



2010

تقرير المحاسبة

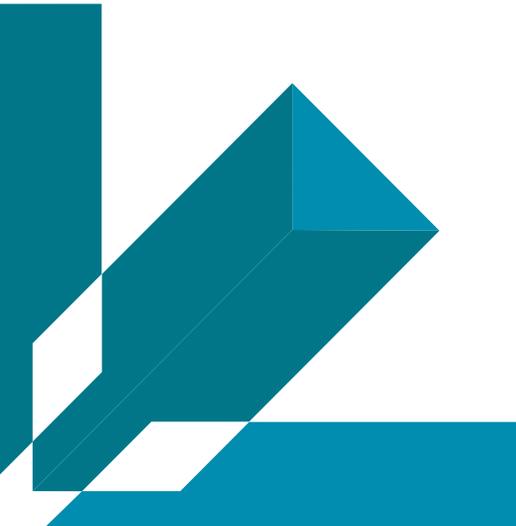


جهاز أبوظبي للمحاسبة
Abu Dhabi Accountability Authority





صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي





الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس
المجلس التنفيذي



جدول

المحتويات



مجموعات مخرجات الجهاز

- 1-2 التدقيق والفحص المالي
- 2-2 مراجعة الأداء والمخاطر
- 3-2 المساندة والاستشارة
- 4-2 الفحص الخاص
- 5-2 مركز التميز

البيانات المالية المدققة للجهاز

لمحة عامة عن الجهاز واستراتيجيته

- 1-1 دورنا وركائزنا الاستراتيجية
- 2-1 الجهات الخاضعة ومهامنا
- 3-1 إطارنا التشغيلي
- 4-1 أولويات عملنا
- 5-1 نتائج أعمالنا
- 6-1 مبادئنا في الحوكمة والمحاسبة
- 7-1 موظفونا

تقرير عام 2009 وخطة عمل 2010

- 1-3 أهم إنجازات عام 2009
- 2-3 اهتماماتنا في عام 2010
- 3-3 ملخص مخرجات الجهاز
- 4-3 مخرجات المجموعة الأولى: التدقيق والفحص المالي
- 5-3 مخرجات المجموعة الثانية: مراجعة الأداء والمخاطر
- 6-3 مخرجات المجموعة الثالثة: المساندة والاستشارة
- 7-3 مخرجات المجموعة الرابعة: الفحص الخاص
- 8-3 مخرجات المجموعة الخامسة: مركز التميز



معالي رياض عبد الرحمن المبارك
رئيس الجهاز



كلمة معالي رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة

أود مشاركتكم أبرز إنجازاتنا والتي تدعو كافة أعضاء جهاز أبوظبي للمحاسبة للشعور بالفخر، وهذه الإنجازات هي:

- إصدار أكثر من 167 تقرير في مختلف الخدمات التي يقدمها الجهاز.
 - إعداد اطار متكامل لحوكمة الجهات التابعة لإمارة أبوظبي وإعداد تصنيف للجهات بحسب نشاطها ودورها ومسؤولياتها.
 - معاينة وفحص أوراق عمل وتقارير مدققي الحسابات لأول مرة في الدولة وذلك بهدف تعزيز الثقة في البيانات المالية للجهات الخاضعة.
 - الحصول على عضوية المنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين وهي منظمة غير ربحية تم تأسيسها من قبل منظمي مهنة التدقيق المستقلين في عدد من الدول المتقدمة بهدف تبادل المعلومات في مهنة التدقيق والخبرات العملية المتعلقة بالتنظيم المستقل لمهنة التدقيق ويعتبر الجهاز أول جهة في الشرق الأوسط يحصل على عضوية هذا المنتدى الهام.
 - إنشاء مركز أداء للتدريب، الذراع التدريبي والتطويري التابع للجهاز والتحاق 38 من مواطني الدولة من الجهاز ومختلف الجهات الخاضعة بالمركز.
 - تصميم وصياغة قواعد تنظيم تعيين مدققي الحسابات الخارجيين في الجهات الخاضعة (SAAR) لتنظيم وتعزيز عملية اختيار مدقق الحسابات في الجهات الخاضعة.
- هذه نظرة سريعة وخاطفة لا تنتهي بها إنجازات الجهاز وإنما هي دعوة لاستطراق القراءة والتعرف عن كثب على مضمون تقرير المحاسبة 2010.

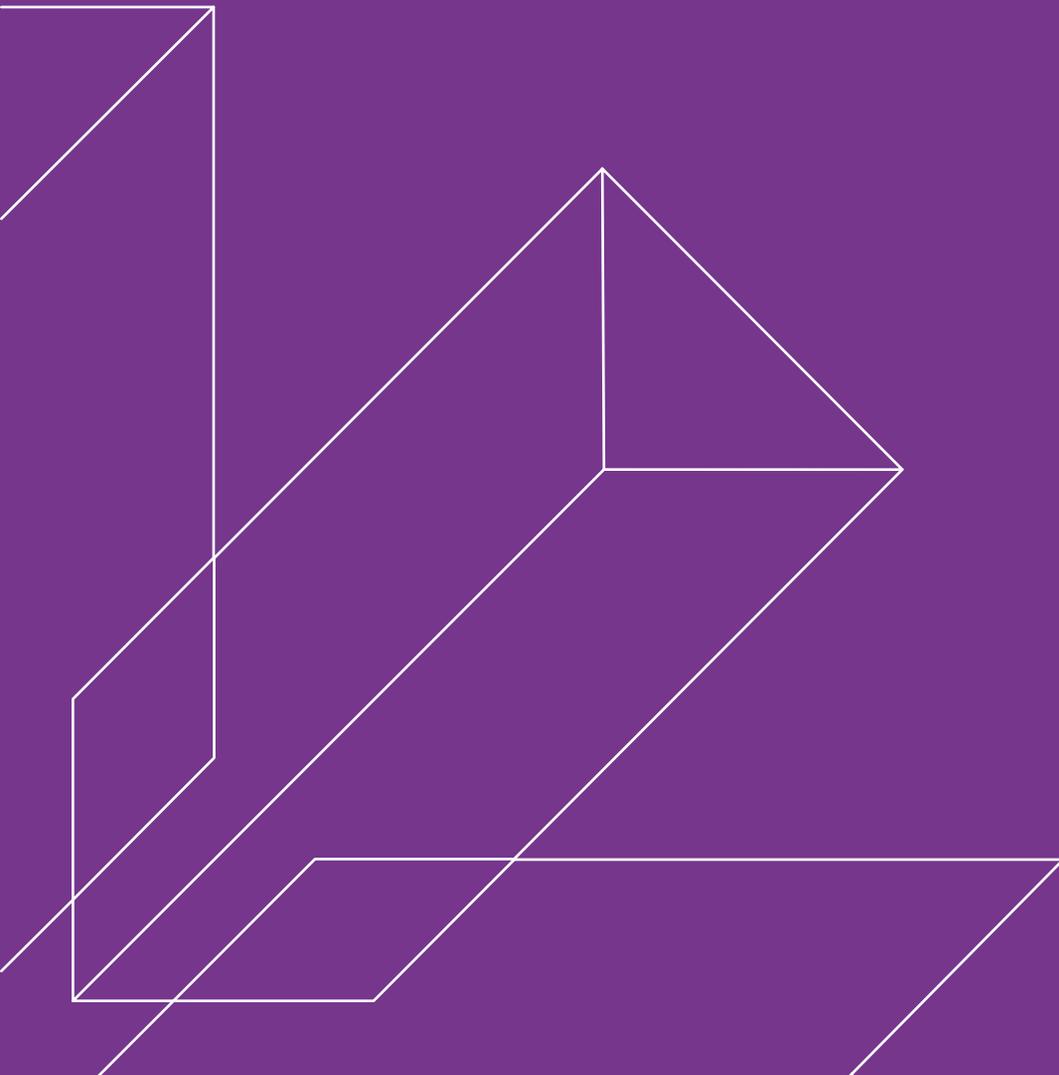
رياض عبد الرحمن المبارك
رئيس الجهاز

يخطو جهاز أبوظبي للمحاسبة «الجهاز» من خلال إصداره للتقرير السنوي الثاني (تقرير المحاسبة 2010) خطوة أخرى نحو تحقيق الغرض الأساسي من إنشائه، ونحن نعترف بمواجهتنا للعديد من التحديات والصعوبات التي كانت بالنسبة لنا بمثابة اختبار حقيقي للإطار الاستراتيجي والتشغيلي الجديد، وقد كنا محظوظين إذ حظينا بدعم قوي ودافع للنجاح تمثل في وجود عدة عوامل ومعطيات، ونود ان ننتهز هذه الفرصة لذكر اهم هذه العوامل والمعطيات:

- وضوح ودقة السياسة العامة لأجندة أبوظبي كما ارتأها قائدنا صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حاكم أبوظبي وهذه هي الشفافية التي نسعى للحفاظ عليها.
- قيادة ومتابعة سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي وهذه هي المسؤولية والمحاسبة التي نطالب الجميع بتبنيها.
- الأمانة والالتزام اللذان أظهرهما موظفي جهاز أبوظبي للمحاسبة لتحقيق رؤية الجهاز وأهدافه وهذه هي المهنية التي نعد بها.
- تعاون كافة الجهات الخاضعة للجهاز والتزامهم بتحقيق رؤية أبوظبي 2030 وهذه هي النزاهة والاحترام اللذان نفخر بهما.

لقد أقسمنا باسم الله عز وجل أمام القيادة والوطن أن نؤدي عملنا بأمانة وصدق مهما كانت التحديات والصعوبات التي سنواجهها. قد نصفها بمهام أو مسؤوليات إلا أنها في الواقع إرث نحمله أمانة من قبل والدنا ومؤسس دولتنا المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

يعرض هذا التقرير بكل شفافية ووضوح ما وصلنا إليه اليوم وما نطمح إليه في المستقبل. نود دعوتكم دون أية تحفظات إلى عالمنا، ونخبركم بمجريات حكايتنا وتوجهاتنا في المستقبل.



01 | لمحة عامة عن الجهاز وإستراتيجيته



لمحة عامة عن الجهاز وإستراتيجيته



لمحة عامة عن الجهاز وإستراتيجيته

1-1 دورنا وركائزنا الإستراتيجية

تم تأسيس جهاز أبوظبي للمحاسبة «الجهاز» في 18 ديسمبر 2008 كهيئة مستقلة يرفع تقاريره إلى سمو ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي، ويتمثل دوره الرئيسي في:

- التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف الأموال والموارد العامة تتم بكفاءة وفاعلية واقتصادية.
- التحقق من صحة التقارير المالية والتزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- الارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية.

رؤيتنا

«أن نكون أحد أفضل خمس أجهزة محاسبة في العالم».

مهمتنا

«مساعدة حكومة أبوظبي والجهات العامة على تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية عن طريق تقديم تأكيدات وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية».

قيمنا



أهدافنا الإستراتيجية

تتلخص الأهداف الإستراتيجية للجهاز فيما يلي:

- 1 الحث على مبادئ الحوكمة والمحاسبة والشفافية
 - 2 تحسين الأداء
 - 3 التشجيع والمحافظة على استخدام الممارسات الرائدة وتبادل المعلومات والخبرات.
 - 4 تنمية الموارد البشرية
- الحث على استخدام أفضل معايير الحوكمة والمحاسبة والشفافية للتحقق من أن الأموال التي تم صرفها من قبل الجهات العامة تحقق الأهداف المرجوة بكفاءة وفاعلية واقتصادية.
- دعم الجهات العامة لتحسين أدائها وتطوير جودة البيانات المستخدمة من قبل متخذي القرار.
- التشجيع والمحافظة على استخدام الممارسات الرائدة من خلال البحث والتطوير المستمر وتبادل المعلومات والخبرات.
- تدريب وتطوير خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. الاحتفاظ بالأفراد ذوي المؤهلات والخبرة العالية.

إستراتيجيتنا العامة

تركز إستراتيجيتنا على مساعدة الجهات الخاضعة على تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية من خلال:

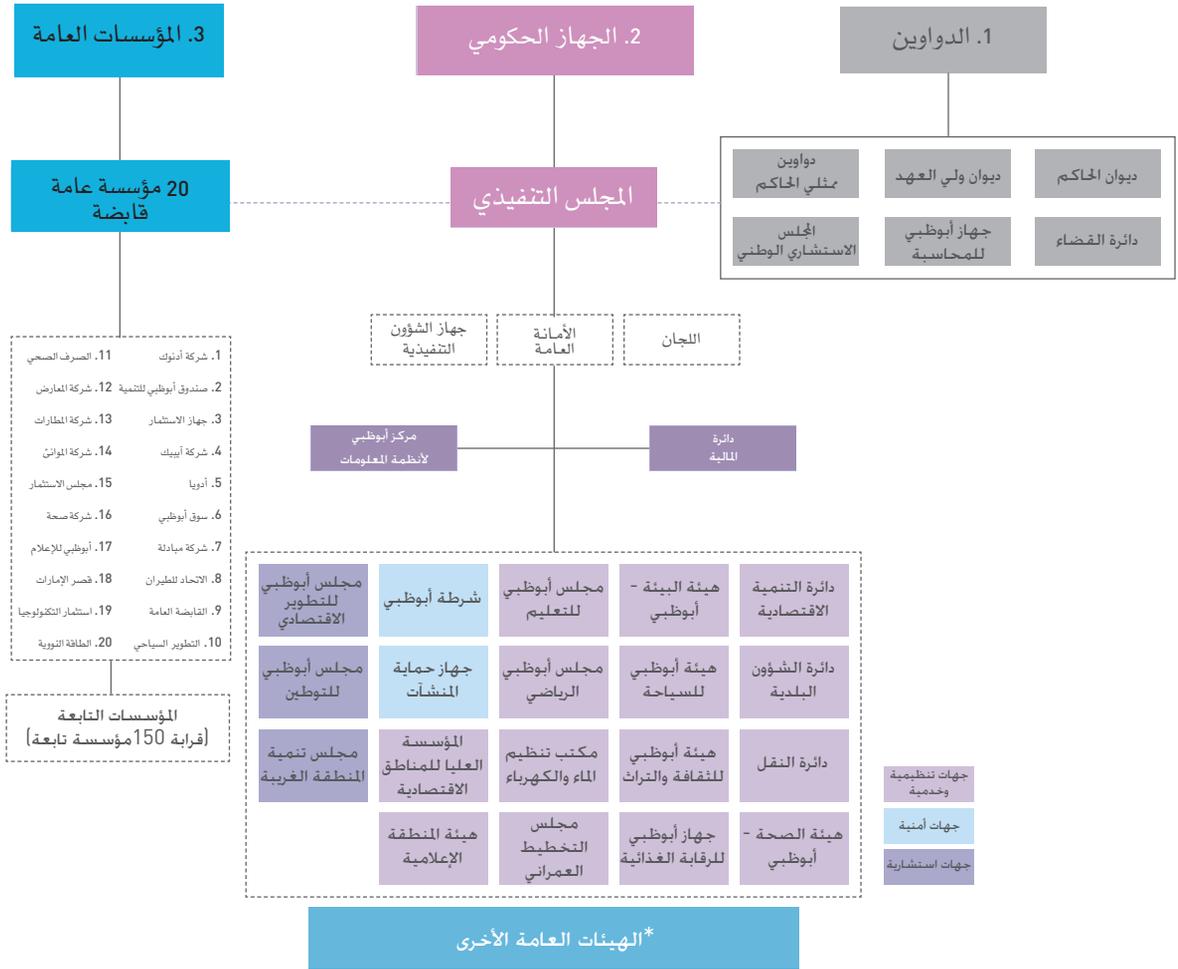
- أن نصبح مستشارا موثوق به للحكومة والجهات الخاضعة.
- أن نكون مثال يقتدى به وأن نشجع على تطبيق أفضل الممارسات الرائدة.
- دعم وتحسين التواصل والتعاون بين الجهات الخاضعة وتشجيع تبادل الخبرات.

1-2 الجهات الخاضعة ومهامنا

تتضمن قائمة الجهات الخاضعة لنطاق عمل الجهاز الدوائر المحلية، المجالس والهيئات المحلية وما في حكمها ، والمؤسسات والشركات والمشروعات التي تساهم الحكومة فيها بنسبة لا تقل عن 50% والجهات التابعة لتلك المؤسسات والشركات والمشروعات. بالإضافة إلى ما تقدم، يمكن للجهاز ممارسة اختصاصاته على جهات أخرى تبعاً لمعايير أخرى ووفقاً لقانون انشاء الجهاز.

تصنيف الجهات الخاضعة

قام الجهاز بتصنيف الجهات الخاضعة إلى ثلاث مجموعات على النحو الآتي:



*تشمل الهيئات العامة الأخرى:

1	جامعة باريس السوربون - أبوظبي	تعليمية
2	معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني	
3	معهد التكنولوجيا التطبيقية	
4	كلية الإمارات للتطوير التربوي	
5	منطقة أبوظبي التعليمية	
6	منطقة العين التعليمية	
7	المنطقة الغربية التعليمية	
8	جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث	
9	معهد العين للتعليم والتدريب المهني	
10	معهد المنطقة الغربية للتعليم والتدريب المهني	
11	مؤسسة زايد العليا	اجتماعية وثقافية
12	مؤسسة الرعاية الاجتماعية وشؤون القصر	
13	مؤسسة التنمية الأسرية	
14	المركز الوطني للتأهيل	
15	مركز أبوظبي للمساكن وتطوير المرافق الخدمية	
16	هيئة قروض المساكن الخاصة للمواطنين	
17	صندوق الدعم المالي لأصحاب المزارع	
18	صندوق أبوظبي لمعاشات ومكافآت التقاعد	
19	دار زايد للثقافة الإسلامية	
20	نادي تراث الإمارات	
21	صندوق خليفه لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	اقتصادية
22	مركز الإحصاء	
23	مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة	
24	الصندوق الدولي للحفاظ على الحباري	
25	مركز خدمات المزارعين بإمارة أبوظبي	
26	مركز الزراعة العضوية	
27	المؤسسة العامة لحديقة الحيوان والأحياء المائية بالعين	
28	صندوق محمد بن زايد الدولي لحماية الأنواع وإثراء الطبيعة	
29	بلدية أبوظبي	
30	بلدية العين	
31	بلدية المنطقة الغربية	بنية تحتية
32	مركز أبوظبي لإدارة النفايات	
33	مركز تنظيم النقل بسيارات الأجرة	
34	صندوق تعويضات أصحاب رخص سيارات الأجرة	
35	مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	
36	مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان الخيرية	
37	مؤسسة الإمارات	
38	هيئة طيران الرئاسة	
39	شركة الخدمات العامة - مساندة	
40	مكتب أبوظبي للهوية الإعلامية	

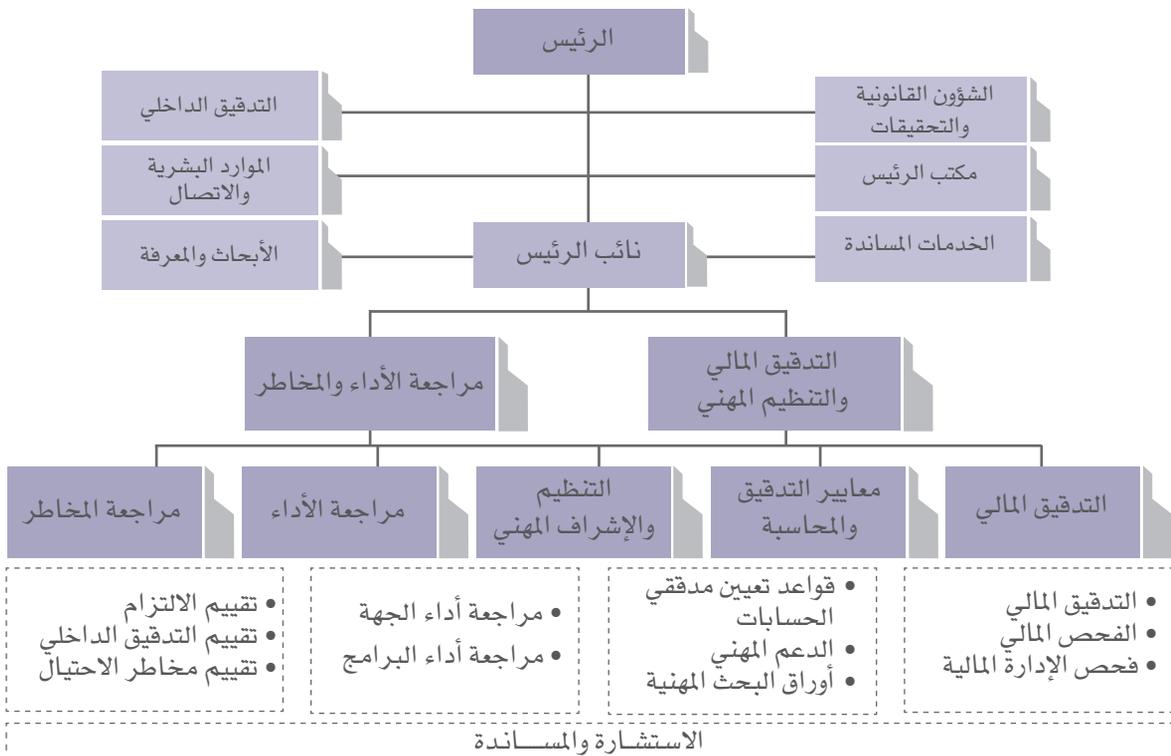
مهامنا

لقد حدد قانون إنشاء الجهاز اختصاصات ومهام الجهاز كالآتي:

- تدقيق البيانات المالية الموحدة للحكومة والبيانات المالية للجهاز الخاضعة.
- مراجعة الأداء والمخاطر، وتشمل ما يلي:
 - فحص كفاءة وفاعلية واقتصادية الأنشطة المالية والتشغيلية للجهاز الخاضعة.
 - التأكد من التزام الجهاز الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
 - فحص المخالفات التي تقوم بها الجهاز الخاضعة بالتحقيق فيها.
- تقديم المشورة ورفع التوصيات والقيام بأي إجراءات أو خدمات أخرى للجهاز الخاضعة.
- تدريب وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وتأمين مراكز التدريب اللازمة لذلك.
- مباشرة التحقيق في البلاغات التي تحال إلى الجهاز وما يتكشف له من مخالفات.

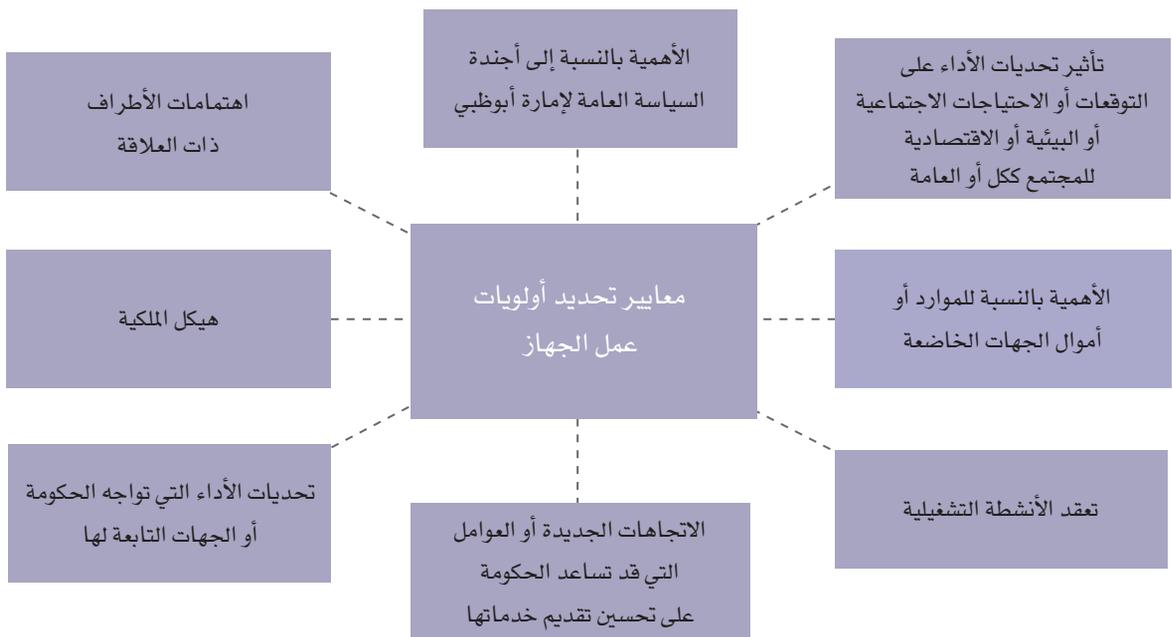
1-3 إطارنا التشغيلي

تم وضع الإطار التشغيلي للجهاز بما يخدم أهدافه الإستراتيجية ويفصل بصورة واضحة بين مهام ومسؤوليات كل إدارة، حيث تم تأسيس مجموعتي عمل رئيسيتين هما مجموعة التدقيق المالي والتنظيم المهني ومجموعة مراجعة الأداء والمخاطر، كما هو مبين في الرسم أدناه:



1-4 أولويات عملنا

- يتم تحديد الأولويات واختيار الأعمال والجهات الخاضعة التي تحظى بالأولوية بناءً على المعايير التالية:
- التوجيهات أو الاهتمامات التي توليها الحكومة والأطراف الرئيسية ذات العلاقة بالجهة الخاضعة.
- أهمية الدور الذي تلعبه الجهة الخاضعة في تحقيق أجندة السياسة العامة لإمارة أبوظبي ورؤيتها.
- تأثير مستوى أداء الجهة الخاضعة على تلبية التوقعات أو الاحتياجات الاجتماعية والبيئية أو الاقتصادية للمجتمع ككل أو العامة بحكم الدور المنوط إليها من قبل الحكومة للقيام بذلك.
- الأهمية النسبية لمبلغ أو معاملة أو استثمار أو مشروع أو أموال أو موارد عامة يتم تخصيصها أو التصرف بها من قبل الحكومة أو الجهة الخاضعة.
- مدى تعقيد الأنشطة التشغيلية للجهة الخاضعة والذي يجعلها معرضة بدرجة أكبر إلى المخاطر (مخاطر الأعمال والتشغيل والتقارير المالية والالتزام بالإجراءات) مما يتطلب دعم أكبر من الجهاز للتأكد من وجود وتطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر والتقارير المؤسسية والحوكمة.
- الاتجاهات الجديدة أو العوامل التي تساعد الحكومة على تحسين سبل تقديم خدماتها ويتضمن ذلك تطبيق مبادرات السياسة العامة في مجالات إعادة هيكلة الحكومة والحكومة الإلكترونية والبيئة، بالإضافة إلى المبادرات التي تهدف إلى تحسين شفافية الإطار التنظيمي للقوانين والإجراءات.
- تحديات الأداء التي تواجه الجهة الخاضعة وتحول دون تحقيقها لأهدافها واستراتيجيتها.
- هيكل الملكية الخاص بالجهة الخاضعة حيث تعطى الأولوية للجهات الحكومية التي تم تشكيلها بموجب قانون أو مرسوم أميري. كما يتم إعطاء الأولوية المناسبة للمؤسسات العامة ذات الطابع التجاري المملوكة من قبل الحكومة وفقاً لنسبة ملكية الحكومة فيها وأهميتها.



1-5 نتائج أعمالنا

إن أولويات الجهاز مشتقة من الأهداف الإستراتيجية وتساهم نحو تحقيق النتائج المرجوة:

النتائج	الأولويات	الاهداف
<ul style="list-style-type: none"> • أعمال وخدمات الجهاز تفي باحتياجات ومتطلبات الأطراف ذات العلاقة. • تعزيز مبدأ المحاسبة والشفافية في الحكومة والجهات العامة. • الجمهور والعالم مطلع على مبدأ المحاسبة والمسؤولية في حكومة أبوظبي. • وجود قطاع عام ذو كفاءة وفاعلية. • قواعد حوكمة وإدارة مخاطر فعالة مطبقة في جميع الجهات العامة. • عدد اكبر من مواطني الدولة مضطلعين بأدوار قيادية في القطاع العام. • تقارير مالية للجهات العامة ذات شفافية ومصداقية عالية. • الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة. 	<p>خدمات تقارير مخرجات</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- تقديم خدمات تأكيدات وتدقيق مالي عالية الجودة وفي الوقت المناسب. 2- مساعدة الجهات العامة في إتباع أساليب حوكمة فعالة. 3- تحسين جودة التقارير والتشجيع على التطور في توفير المعلومات واستخدامها. 4- تعريف الأطراف ذات العلاقة بدور الجهاز والخدمات التي يقدمها وكيفية الاستفادة منها. 5- تقديم خدمات مراجعة أداء عالية الجودة وتصميم خدمات استشارية حسب الحاجة. 6- دعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة بين مختلف الجهات العامة وتحسين التواصل والتعاون البناء بين هذه الجهات. 7- دعم إنشاء وتطوير أنشطة التدقيق الداخلي في كافة الجهات العامة. 8- اعتماد منهجيات لخدمات التدقيق والمراجعة مبنية على أسلوب المخاطر. 9- تحديد أفضل الممارسات الرائدة والتشجيع على تطبيقها في الجهات العامة. 10- المشاركة الفعالة في تنظيم مهنة التدقيق والإشراف عليها. 11- اجتذاب عناصر من ذوي المؤهلات والخبرات العالية والاحتفاظ بهم في بيئة عمل مميزة. 12- إنشاء مركز تدريب لاعداد وتدريب مواطني الدولة وتطوير قدراتهم ومهاراتهم. 	<p>الحث على مبادئ الحوكمة والمحاسبة والشفافية</p> <p>تحسين الأداء</p> <p>التشجيع والمحافظة على استخدام الممارسات الرائدة</p> <p>تنمية الموارد البشرية</p>

6-1 مبادئنا في الحوكمة والمحاسبة

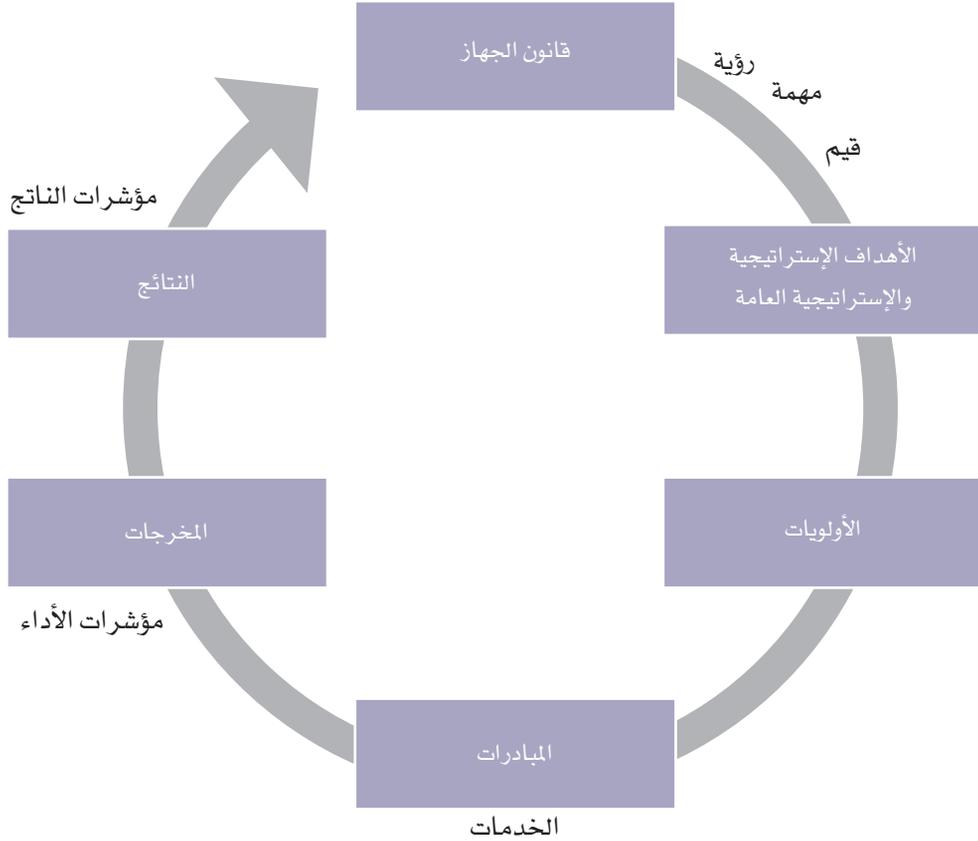
يلتزم الجهاز باستخدام أفضل معايير الحوكمة والشفافية المؤسسية والمحاسبة والأداء وذلك بهدف الحفاظ والارتقاء بثقة الأطراف ذات العلاقة. ولقد تم وضع عدد من السياسات والإجراءات لضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة في كل ما يقوم به الجهاز من نشاط أو عمل ويهدف التحقق من المحاسبة الذاتية واستقلاليتها.

اتخذ الجهاز خطوات محددة لتعزيز التزامه بمبادئ الحوكمة والشفافية وقام بتطوير إطار هيكلي لذلك يشمل المفاهيم التالية:

- إطار التخطيط الاستراتيجي.
- مؤشرات الأداء.
- التدقيق.
- قواعد السلوك المهني.
- مكافآت الموظفين والمحافظة على الكفاءات.
- الاتصال.

1-6-1 إطار التخطيط الاستراتيجي

قام الجهاز بإنشاء هذا الإطار بناءً على أولوياته الاستراتيجية لاتباعه عند تنفيذ أعماله وتقديم خدماته. يتم مراجعة وتحديث هذا الإطار بصورة دورية لضمان تلبية المستجديات واحتياجات الإمارة:



1-6-2 مؤشرات الأداء

يقاس أداء الجهاز وفقاً لمقاييس موضوعية تم تطويرها على أساس معايير خاصة متبعة في أجهزة محاسبة عالمية، وفي ما يلي بيان بهذه المقاييس:

الكم	التكلفة
<ul style="list-style-type: none"> • عدد تقارير التدقيق الصادرة مقارنة بما هو مخطط له. • مساعدات مهنية وأدلة استرشادية صادرة. 	<ul style="list-style-type: none"> • تكلفة التقارير. • التقيد بالموازنة والخطة السنوية. • المهام غير المخطط لها مقارنة بالمهام المخططة.
الجودة	الوقت
<ul style="list-style-type: none"> • جودة التوصيات. • الالتزام مع منهجية التدقيق والمعايير المعمول بها. • نتائج استطلاعات العملاء. 	<ul style="list-style-type: none"> • إنجاز المهام في مواعيدها المحددة. • التجاوب مع المتطلبات الخاصة وعمليات الفحص.

استطلاع آراء الجهات الخاضعة

يهتم الجهاز بالحصول على آراء الجهات الخاضعة للتعرف على آرائهم وانطباعاتهم بخصوص أعمال الجهاز وذلك بعد صدور تقرير الجهاز. تعتبر النتائج التي يسفر عنها مثل هذا الاستطلاع دليلاً هاماً على فعالية الممارسات المتبعة، وتساهم بشكل أساسي في تطوير الممارسات والارتقاء بمستوى الخدمات التي يقدمها الجهاز.

1-6-3 التدقيق

يتم تدقيق البيانات المالية للجهاز بواسطة مدقق حسابات خارجي سنوياً. لقد تم إعادة تعيين شركة أرنست ويونغ للقيام بهذه المهمة للسنة المالية 2009. ولقد تقاضت هذه الشركة لقاء الخدمات المتعلقة بتدقيق حسابات الجهاز لعام 2009 مبلغ 92 ألف درهم.

بالإضافة إلى ذلك سيقوم الجهاز بمراجعة أنظمتها الرقابية الداخلية للتأكد من سلامتها وفعاليتها بالإضافة إلى ضوابط الرقابة المالية والتشغيلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها وإدارة المخاطر.

1-6-4 قواعد السلوك المهني

قام الجهاز بإصدار قواعد صارمة للسلوك المهني من أجل الارتقاء إلى أرفع مستويات السلوك العملي والمهني والالتزام بقواعد وأخلاقيات المهنة، والحرص على فهم كافة الموظفين في الجهاز لها والتزامهم بها. بالإضافة إلى ذلك تم تحديد موظف مسؤول للتأكد من التزام الموظفين بهذه القواعد، حيث أنيطت إليه مسؤولية وضع برنامج فعال يؤكد الالتزام التام بهذه القواعد ويحول دون ارتكاب أعمال غير قانونية أو سوء سلوك أو تصرف يجافي الأخلاق والآداب العامة.

وقد أدى موظفو الجهاز اليمين التالي أمام معالي رئيس الجهاز بحسب ما جاء في مادة (9) من قانون إنشاء الجهاز: «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للحاكم والبلاد، وأن أحترم الدستور والقانون وأن أعمل على صيانة الأموال العامة وأن أؤدي عملي بأمانة وصدق وأن أحافظ على سرية الأعمال».

1-6-5 مكافآت الموظفين والمحافظة على الكفاءات

وضع الجهاز إجراءات عادلة ومنصفة لوضع السياسات الخاصة بمكافآت الموظفين بالإضافة إلى نظام إدارة الأداء الذي يقوم بوضع الاسس العادلة لتقييم أداء الموظفين الذي من شأنه وضع أسس عادلة لتقييم أدائهم وتوضيح المسار المهني للنمو الوظيفي، كما يوفر الجهاز برامج تدريبية متنوعة وورش عمل خاصة تساهم بشكل أساسي في تنمية قدرات موظفي الجهاز وحرفية أدائهم ومعرفتهم حتى يتمكنوا من تحقيق النمو والتقدم في المجال الذي يعملون به.

1-6-6 الاتصال

يعتبر الجهاز الاتصال وسيلة أساسية وضرورية لتحقيق الشفافية مع الأطراف ذات العلاقة سواء كانت هذه الأطراف هي الجهات الخاضعة أو الجمهور عموماً أو موظفيه.

وقد قام الجهاز بالعمل على تطوير هويته الإعلامية وشعاره حتى تم إعادة إطلاقهما بالصورة التي هما عليها اليوم؛ حيث تم استخدام الشعار الرسمي لحكومة أبوظبي بمحاذاة شعار الجهاز وربطه به وكان أول استخدام للشعار الرسمي لحكومة أبوظبي بهذه الطريقة.

قام الجهاز بتحديد وإطلاق العديد من طرق الاتصال وكان في مقدمتها إطلاق الموقع الإلكتروني للجهاز في منتصف عام 2009 لإتاحة الفرصة لكافة الأطراف ذات العلاقة بالتواصل والحصول على المعلومات بشكل سريع وفعال، هذا بالإضافة إلى المجلات الإلكترونية التي تحوي ملخص لأهم الأخبار والتطورات ذات العلاقة كالمجلة الإلكترونية الشهرية الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). يعنى الجهاز بتوفير مؤتمرات وورش عمل ودورات تدريبية تعود بالفائدة والمنفعة للجهات الخاضعة وموظفي الجهاز حيث تتيح الفرصة للتواصل والتبادل المعرفي في مختلف المجالات.

يتم إطلاع موظفي الجهاز على آخر التطورات والمستجدات والنظم والأبحاث العالمية والمحلية ذات الصلة لمجال المحاسبة والشفافية من خلال شبكة الانترنت الداخلية «أداكوم» والبريد الإلكتروني والمجلات الإلكترونية الشهرية مثل مجلة «عالم الشفافية والمحاسبة» الإلكترونية.

7-1 موظفونا

نحن نؤمن بأن موظفينا هم أهم مواردنا.

يتكون فريق العمل في الجهاز من أشخاص ذوي كفاءات ومن مختلف الثقافات لديهم رؤية واحدة وتجمعهم القيم التي يمثلها الجهاز ويطمحون إلى الأهداف عينها.

يتمتع معظم موظفي الجهاز بخبرة واسعة ومؤهلات وشهادات مهنية عالمية متخصصة ومعظمهم من حملة الكفاءات المهنية ومن بينها (CPA) و (CIA) و (CMA).

يحرص الجهاز على الارتقاء الدائم بالمعرفة والمؤهلات المهنية وفي سبيل ذلك فإنه يحث موظفيه على الحصول على ساعات معتمدة في مجال تخصصاتهم والمتعارف عليها بالتعليم المهني المستمر (CPE) ويسعى لتوفير وتسهيل الحصول عليها.

1-7-1 التعليم والتطوير المهني

في إبريل من عام 2009، أعلن جهاز أبوظبي للمحاسبة عن تأسيس الذراع التدريبي والتطويري له تحت إسم «مركز أداء للتدريب» بناءً على تعاقدات مع مؤسسات وهيئات مرموقة لتزويد المركز ببرامج تعليم ودورات تدريبية متخصصة في إطار برامج مهنية تقيّد موظفي الجهات الخاضعة والجهاز.

إن الهدف من هذه البرامج التدريبية هو الارتقاء بالقاعدة المعرفية ومساعدة الموظفين على الحصول على المهارات والمعرفة اللازمة للرقى في مسيرتهم المهنية وخلق جيل جديد من القياديين الإماراتيين المتمكنين ومنحهم الفرص للوصول إلى مراكز قيادية يعملون من خلالها على نجاح الجهاز وتقدم وازدهار إمارة أبوظبي والدولة.

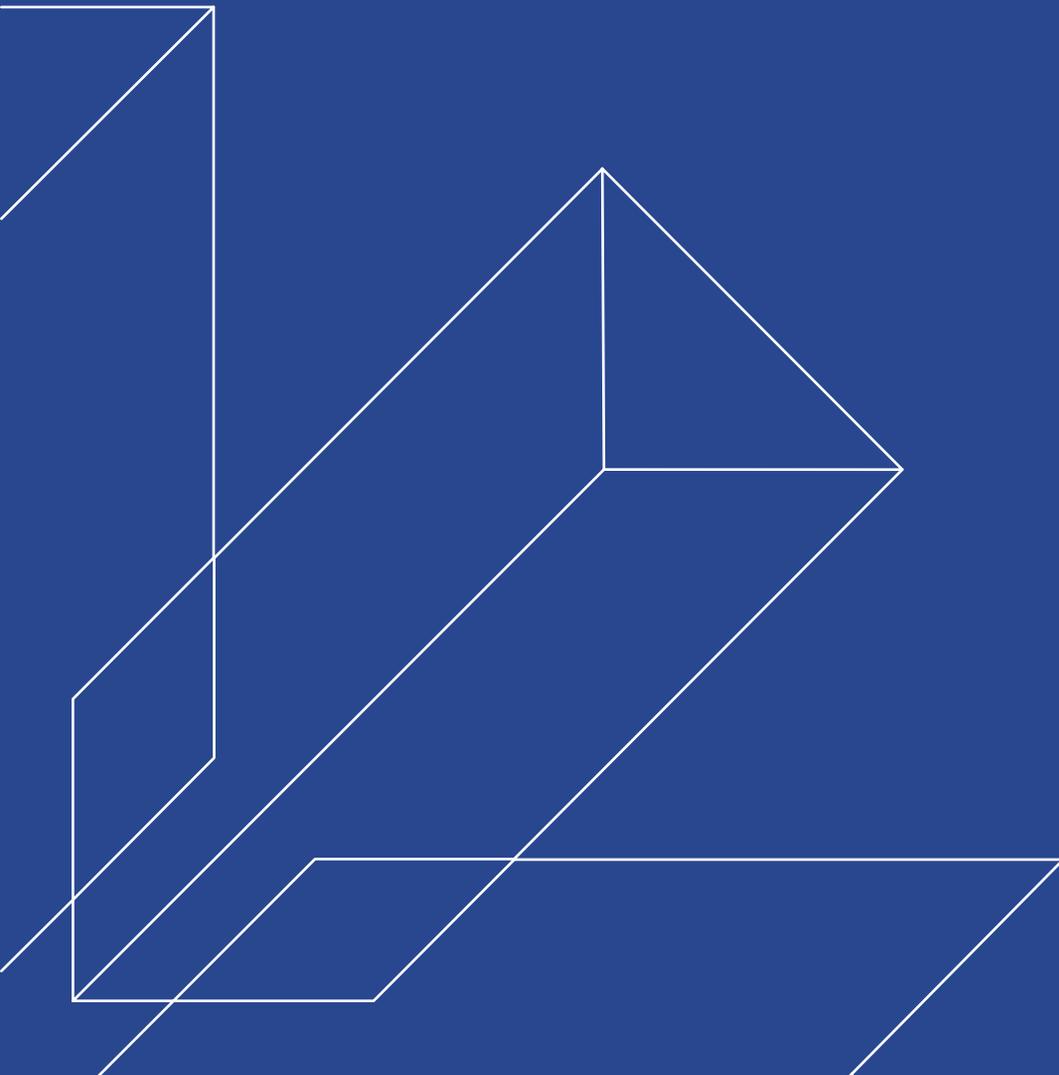
2-7-1 الانتداب

يساهم الانتداب في حصول الموظفين في الجهاز على الخبرة والمعرفة في مختلف الأطر التشغيلية واكتسابهم الخبرة للتعامل مع بيئات عمل مختلفة ومغايرة والتبادل المعرفي حيث يتم الانتداب للعمل في الجهات الخاضعة ومكاتب التدقيق والمؤسسات المماثلة على مشاريع معينة أو لفترة زمنية محددة مسبقاً.

3-7-1 برنامج تطوير الخريجين

يدرك الجهاز عدم وجود كم كبير من الكفاءات الإماراتية في مجالي التدقيق والمحاسبة مما حدا بالجهاز الى السعي جاهداً لتطوير الخريجين الإماراتيين في هذا المجال وإيلاء الأولوية في توظيف واستخدام موظفين موهوبين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة كلما كان ذلك ممكناً.

وقد طور الجهاز «برنامج تطوير الخريجين» والذي يهدف إلى جذب الخريجين الجامعيين الموهوبين وتوفير فرص تدريب فريدة من نوعها وتطوير مهني وتزويدهم بالمهارات والمعرفة والقدرات الكفيلة بنجاحهم في حياتهم العملية.



02 | مجموعات مخرجات الجهات



مجموعات مخرجات الجهاز



مجموعات مخرجات الجهاز

1-2 التدقيق والفحص المالي

تشمل مسؤولية الجهاز تدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي والبيانات المالية الصادرة عن مختلف الجهات الخاضعة وذلك للتحقق من خلو تلك البيانات المالية من أي أخطاء جوهرية، وأن إدارة هذه الجهات قامت بوضع إجراءات ونظم رقابية فعالة للتأكد من دقة وصحة هذه البيانات.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن من سياسة الجهاز المشاركة في التنظيم والإشراف على مهنة التدقيق والمساعدة في تطوير وتبني أفضل الممارسات التي تواكب أفضل الممارسات المطبقة عالمياً.

قام الجهاز بتطوير ثلاثة أنواع من الخدمات المتعلقة بالتدقيق والفحص المالي وهي:

- التدقيق المالي.
- الفحص المالي.
- تقييم الإدارة المالية.

1-1-2 التدقيق المالي

يقوم الجهاز بتدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي بهدف إبداء رأي مستقل حول تلك البيانات استناداً إلى أعمال التدقيق.

يتم التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA) الصادرة من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والتي تتطلب الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

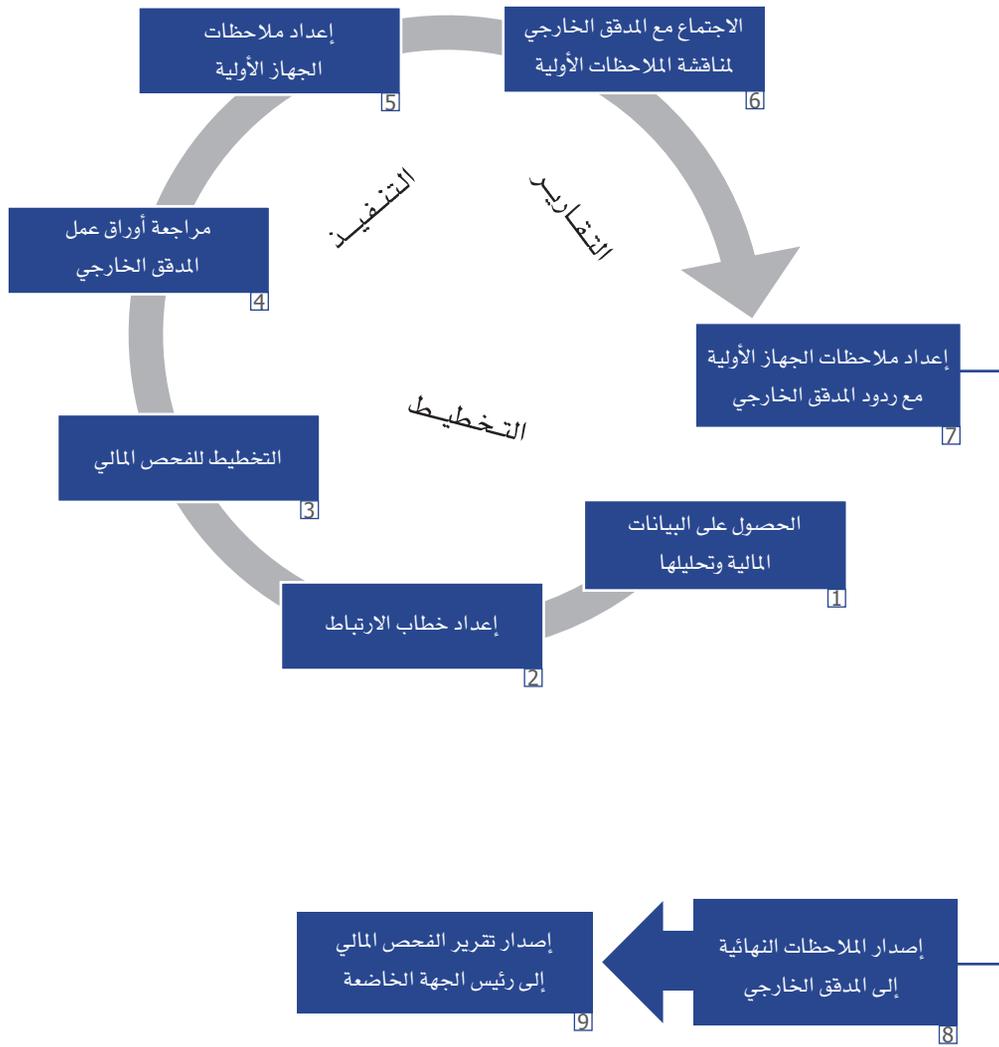
كما يقوم الجهاز بمراجعة البيانات المالية للدوائر الحكومية، بالإضافة إلى خدمات التدقيق الخاصة والمحددة مسبقاً على بعض البنود في البيانات المالية للجهات الخاضعة.

2-1-2 الفحص المالي

يقوم الجهاز بالفحص المالي للجهات الخاضعة التي تقوم بتعيين مدققي حسابات خارجيين لتدقيق بياناتها المالية. قام الجهاز باستحداث منهجية عمل الفحص المالي وفقاً للمناهج الصادرة من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ومجمع المحاسبين القانونيين المعتمدين بالولايات المتحدة الأميركية (AICPA).

يشمل الفحص المالي، بالإضافة إلى أمور أخرى، القيام بتحليل البيانات المالية وتقييم أعمال التدقيق ومدى جودة العمل الذي قام به مدقق الحسابات الخارجي ومدى الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق (ISA) والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). إن تقييم جودة عمليات التدقيق المنفذة من قبل مدققين خارجيين يساعد على دعم ثقة مستخدمي البيانات المالية عن طريق التأكيد على جودة وشفافية تلك البيانات.

الرسم التالي يوضح منهجية عمل الفحص المالي:



2-1-3 تقييم الإدارة المالية

قام الجهاز مؤخراً بتصميم منهجية لتقييم عمل الإدارات المالية في الجهات الخاضعة. إن منهجية التقييم مبنية على القيام بمراجعة مستقلة وفهم شامل لقدرات الإدارات المالية في الجهات الخاضعة ومدى قدرتها على تزويد متخذي القرارات في الجهة الخاضعة بمعلومات وتقارير مالية دقيقة وفي الوقت المناسب.

2-2 مراجعة الأداء والمخاطر

إن الهدف من مراجعة الأداء والمخاطر هو التحقق من أن موارد وأموال الجهات الخاضعة يتم إدارتها وتحصيلها وصرفها بصورة فعالة وبكفاءة واقتصادية وأخلاقية والتأكد من التزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.

كما تساهم أعمال المراجعة في تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين الأنشطة المختلفة في الجهات الخاضعة وتقييم المخاطر على مستوى حكومة أبوظبي.

قام الجهاز بتطوير أربعة أنواع من الخدمات المتعلقة بمراجعة الأداء والمخاطر وهي:

- مراجعة الأداء.
- تقييم التدقيق الداخلي.
- تقييم الالتزام.
- تقييم مخاطر الاحتيال.

2-2-1 مراجعة الأداء

يقوم الجهاز بإعداد تقارير مراجعة الأداء لموضوعات ذات أهمية على مستوى حكومة أبوظبي ككل أو على مستوى جهة خاضعة أو عدة جهات.

تتبع عملية مراجعة الأداء أفضل الممارسات العالمية والمتعارف عليها في فحص وتحديد أسباب المواضيع ووضع التوصيات بحسب أطر تم تطويرها من قبل الجهاز كما هو موضح ادناه:



يقوم الجهاز بإجراء نوعين من مراجعة الأداء وهما:

مراجعة أداء الجهة: يتم تقييم مدى تقدم هذه الجهة وأدائها تجاه تحقيق أهدافها بصورة فعالة وبكفاءة واقتصادية. وبشكل أساسي فإن مراجعة أداء الجهة يركز على استراتيجية وخطة عمل الجهة ومسؤولياتها وفهم المعطيات التي تؤدي إلى نجاحها في تحقيق أهدافها.

مراجعة أداء البرامج: يتم تقييم مبادرات وبرامج ومشاريع وموضوعات على مستوى الحكومة يشارك في تنفيذها جهة خاضعة أو أكثر، ويركز هذا التقييم على التأكد فيما إذا كانت أهداف هذه المبادرات والبرامج يتم السير في تنفيذها بصورة فعالة وبكفاءة واقتصادية.

2-2-2 تقييم التدقيق الداخلي

يركز الجهاز على تقوية وتعزيز دور وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة. لذا يقوم الجهاز بإجراء تقييم لأنشطة هذه الوحدات ولجان التدقيق في الجهات الخاضعة بهدف إبداء رأي مستقل وموضوعي عن قدرات التدقيق الداخلي في الجهة الخاضعة واصدار التوصيات للمساعدة على تحسين أداء التدقيق الداخلي وتعزيز قيمته ودوره.

تتم عملية تقييم أنشطة وحدة التدقيق الداخلي والعمل على تطويرها وفقاً لأفضل الممارسات المعتمدة من قبل مجمع المدققين الداخليين (IIA)، ولتحقيق ذلك قام الجهاز بتطوير واستخدام إطار تقييم مفصل لتلك المهمة.

تقوم منهجية التقييم على قياس دور التدقيق الداخلي بناءً على 6 عناصر وهي: لجنة التدقيق، التنظيم، المنهجية، العمليات، التكنولوجيا المستخدمة والقيمة.

3-2-2 تقييم الالتزام

إن الهدف من هذا التقييم هو التأكد من التزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها.

يقوم الجهاز بتقييم مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة واللوائح المتعلقة بنشاط الجهة الخاضعة والخدمات التي تؤديها إلى عامة الجمهور، وتهدف عمليات التقييم إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد مستوى الالتزام في تطبيق القوانين والأنظمة من قبل الجهات الخاضعة.
- تحديد وتقييم حالات التجاوزات لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

4-2-2 تقييم مخاطر الاحتيال

إن الهدف من تقييم مخاطر الاحتيال هو التعرف على مكان مخاطر الاحتيال والفساد المحتملة والفعالية على حد سواء وقياس عواقبها وسبل الوقاية منها والتصدي لها.

قام الجهاز بتطوير منهجية لتقييم مخاطر الاحتيال تشمل على منهجية تحديد مخاطر وسيناريوهات الاحتيال المحتملة في الجهات الخاضعة وقياس كفاءة نظام الرقابة الداخلية ومدى فعاليته للتقليل من تلك المخاطر.

يعتبر تقييم مخاطر الاحتيال طريقة مثلى لخلق نوع من الوعي والإدراك لدى الموظفين في الجهات الخاضعة بمخاطر الاحتيال والفساد المحتملة وتأثيرها على مسؤولياتهم وواجباتهم العملية وكيفية التصدي لها.

برنامج مكافحة الاحتيال

يقوم الجهاز بمساعدة الحكومة في تأسيس وتنفيذ برنامج لمكافحة الاحتيال والفساد على مستوى عالمي وبدرجة عالية من الكفاءة، ويوضح الرسم البياني التالي عناصر عمل هذا البرنامج:



كما سيقدم الجهاز الدعم اللازم للجهات الخاضعة لتطوير وتطبيق الآتي:

- وضع وتطوير السياسات الخاصة بمكافحة الاحتيال في كل جهة.
- تقييم مخاطر عمليات الاحتيال.
- تدريب الموظفين في تطبيق سياسة مكافحة الاحتيال وقواعد السلوك المهني.
- تطوير وتطبيق أساليب وأنظمة الإفصاح الخاصة بالتقارير السرية.

2-3 المساندة والاستشارة

يقدم الجهاز خدمات استشارة ومساعدة للمجلس التنفيذي وأعضاء المجلس التنفيذي وإلى الجهات الخاضعة والأطراف ذات العلاقة لمساعدتهم على تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ الشفافية والمحاسبة والتأكد من تحقيق الجهات الخاضعة للأهداف المرجوة منها. ويمكن بلوغ هذه الغاية من خلال تقديم أي من الخدمات الحالية للجهاز أو عن طريق تقديم خدمات استشارية خاصة بكل حالة على حدة أو عن طريق انتداب موظفي الجهاز إلى الجهات الخاضعة.

تتضمن خدمات المساندة والاستشارة مساهمة الجهاز في زيادة الثقة بالتقارير المالية ونظام حوكمة الجهات العامة المطبق في إمارة أبوظبي وفي دولة الإمارات العربية المتحدة عموماً وذلك من خلال خدمات معايير التدقيق والمحاسبة المعتمدة لديه ، والتي تقوم بتطوير فهم وتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق من قبل الأطراف ذات العلاقة. كما يقوم الجهاز من خلال خدمات التنظيم والإشراف المهني إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع الهيئات الرقابية في الدولة وذلك لإرساء جملة من اللوائح والنظم المتعارفة عالمياً والتي من شأنها الارتقاء بالضوابط المتعلقة بمهنة التدقيق.

4-2 الفحص الخاص

يقوم الجهاز بالتحقيق في المخالفات التي تحال إليه أو تتكشف له خلال القيام بأي من أعماله ، كما يقوم بتعقب عمليات الاحتيال والفساد والمخالفات التي تقع في الجهات الخاضعة بهدف حماية المال العام وأداء الجهات الخاضعة لواجباتها واكتشاف أوجه الخلل والقصور في النظم والإجراءات الإدارية والمالية.

يشارك الجهاز تحقيقاته طبقاً للائحة التحقيق والتأديب المعتمدة ويتم إبلاغ الجهة الخاضعة والجهات الأخرى ذات العلاقة عن نتائج عمليات الفحص الخاص عن طريق إصدار تقرير أو مذكرة رسمية أو عن طريق المراسلة.

الجدير بالذكر أن الجهاز يقوم بعمليات الفحص الخاص بالتعاون مع النيابة العامة والجهات الأمنية ذات العلاقة.

5-2 مركز التميز

يوفر مركز التميز ثروة من المعلومات التفصيلية وخلق وعي بأفضل الممارسات في مختلف الحكومات والدول سواء بالنسبة لمجال معين أو جهة متخصصة.

لقد قام مركز التميز بتصميم وإطلاق العديد من المبادرات والبرامج والأنشطة والفعاليات التي سهلت من عملية التبادل المعرفي والتطوير في الجهات الخاضعة بشكل عام.

وتشمل قائمة مبادرات وأنشطة مركز التميز الخاص بالجهاز ما يلي:

- دليل الممارسات بهدف تحسين الممارسات الإدارية حيث يقوم الجهاز بالبحث عن أفضل الممارسات المتبعة عالمياً وتجميعها في دليل للممارسات يتم استخدامه من قبل كافة الجهات الخاضعة.
- مساعدة لجان التدقيق والتدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة على تأسيس وحدات التدقيق الداخلي والحوكمة من خلال تزويدها بالمعرفة وأساليب العمل، بالإضافة إلى مساعدتها في اختيار وتوظيف العناصر المؤهلة في وحدات التدقيق الداخلي.
- المشورة الفنية وإصدار أوراق عمل بهدف تطوير مهنة التدقيق والإشراف عليها حيث يقوم الجهاز بإسداء المشورة الفنية إلى الجهات الخاضعة كافة وخاصة تلك المتعلقة بمعايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية عند الطلب.
- إصدار المجلة الإلكترونية الشهرية (IFRS DIGEST) للارتقاء بإدراك ووعي الجهات ذات العلاقة بمستجدات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وذلك لتعزيز العمل بها في الجهات الخاضعة.
- انتداب موظفي الجهاز إلى الجهات الخاضعة لتقديم المساعدة وتبادل الخبرات في شتى المجالات.
- التوظيف وذلك بمساعدة وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة في عملية اختيار وتعيين كفاءات من ذوي الخبرات في مجال التدقيق الداخلي.
- الحوكمة الإلكترونية المساعدة في تبني وتطبيق مناهج الحوكمة الإلكترونية في وحدات التدقيق الداخلي بالإضافة إلى تطبيق نظام تقييم سيناريوهات الاحتيال وتدريب المستخدمين لها.
- اجتماع وحدات التدقيق الداخلي حيث يتم دعوة رؤساء وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة إلى حلقة نقاش ودية حول آخر التطورات في مجال التدقيق الداخلي والتحديات التي تواجههم بشكل عام، إضافة إلى إتاحة الفرصة للتبادل المعرفي حول أفضل الممارسات.

بالإضافة إلى ذلك قام مركز التميز خلال عام 2009 بإطلاق مبادرتين حديثتين هما:

2-5-1 الأبحاث والمعرفة

قام الجهاز بتأسيس وحدة للأبحاث والمعرفة وذلك عملاً بالسياسة العامة لإمارة أبوظبي في تطوير اقتصاد مستدام تدعمه قاعدة معرفية قوية. وتهدف هذه الوحدة إلى الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة النواحي التشغيلية التابعة للجهاز ونشرها بطرق أكثر فعالية بالإضافة إلى المساهمة في دعم الاحتياجات والقدرات المعرفية والبحثية في الجهات الخاضعة.

2-5-2 التدريب والتطوير

أعلن الجهاز خلال عام 2009 عن تأسيس الذراع التدريبي والتطويري له تحت إسم «مركز أداء للتدريب» وذلك تلبية لأحد أهم المهام المناطة إليه وهي تدريب وتأهيل الخريجين الجدد من مواطني الدولة.

وقد عقد مركز أداء للتدريب شراكات وتعاقدات مع مؤسسات وهيئات مرموقة لتزويد المركز ببرامج تعليم ودورات تدريبية متخصصة في إطار برامج ومناهج مهنية تقيّد موظفي الجهاز مثل برنامج المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) وبرنامج المدققين الداخليين المعتمدين (CIA) وذلك من أجل تزويد المتدربين بالمعرفة والمهارات الضرورية لتقوية أدائهم ودفع مسيرتهم المهنية والمساهمة في تقدم وازدهار إمارة أبوظبي.

برنامج المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA)

يعتبر برنامج المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) بمثابة منحة تعليمي عالمي رائد ومبتكر للمهن القيادية في مجال التدقيق والمحاسبة والتجارة. ويقدم البرنامج دراسات عن الصفات والسلوك المهني والنزاهة، وذلك لتأهيل المتدربين للدخول إلى العالم المهني بحرفية ودراية واسعتين. بالإضافة إلى قيام البرنامج بتقديم التعليم المهني للمحاسبة ضمن أطر معاصرة ومرتبطة شاملة السياسات الإستراتيجية الحديثة وصناعة القرار والقيادة وأعلى معايير الحوكمة للمحاسبين القانونيين الحاصلين على درجة عالية من التعليم التقني والفني.

برنامج المدققين الداخليين المعتمدين (CIA)

يرعى معهد المدققين الداخليين (IIA) برنامج المدققين الداخليين المعتمدين (CIA). ويهدف هذا البرنامج إلى تزويد المنتسبين بالتأهيل المهني اللازم للتعرف على التهديدات المهنية والمخاطر والحد منها والإجراءات الوقائية التي يجب اتخاذها من خلال الممارسات الراهنة للتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى مساعدتهم في فهم ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين وما تم إضافته من قواعد إدارية تخص عالم المال والأعمال. لقد منح الاعتراف العالمي بلقب «المدقق الداخلي المعتمد (CIA)» وأهمية هذه المهنة للخريجين فرص لا متناهية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي في مختلف أنحاء العالم والمساهمة في ارتقاء هذه المهنة.

يوفر مركز أداء للتدريب العديد من برامج التدريب لبناء الكفاءات وورش عمل وندوات ومحاضرات ومؤتمرات متنوعة.

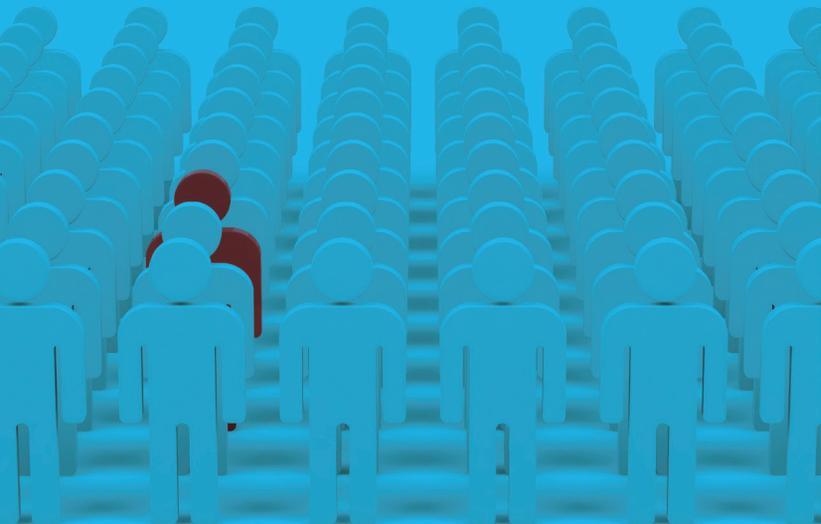
03

تقرير عام 2009
وخطة عمل 2010



وخطة عمل 2010

تقرير عام 2009



تقرير عام 2009 وخطة عمل 2010

1-3 أهم إنجازات عام 2009

- إصدار 88 تقرير حول التدقيق والفحص المالي:
12 التدقيق المالي
76 الفحص المالي
- إصدار 79 تقرير حول مراجعة الأداء والمخاطر:
14 مراجعة الأداء
34 تقييم التدقيق الداخلي
24 تقييم الالتزام
7 تقييم مخاطر الاحتيال
- إصدار عدد من تقارير الاستشارة والمساندة وتقارير الفحص الخاص.
- تأسيس الذراع التدريبي والتطويري للجهاز تحت اسم «مركز أداء للتدريب» وذلك بهدف تطوير وتدريب الكوادر الوطنية في الجهاز والجهات الخاضعة.
- أصبح الجهاز أول جهة في الشرق الأوسط تنضم لعضوية المنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين.
- الاطلاع على تقارير وأوراق عمل مدققي الحسابات وفحصها لأول مرة في الدولة وذلك بهدف تعزيز ثقة العامة في البيانات المالية.
- تصميم وصياغة قواعد تنظيم تعيين مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة (SAAR) لضمان شفافية وجودة عملية اختيار مدقق الحسابات في الجهات الخاضعة.
- مساعدة 10 جهات خاضعة في تعيين رؤساء وحدات التدقيق الداخلي لديها.
- تصميم واعتماد منهجية العمل لكل خدمة يقدمها الجهاز.
- إطلاق الهوية الإعلامية والشعار الخاص به وبمركز أداء للتدريب وقد تم استخدام الشعار الرسمي لحكومة أبوظبي بمحاذاة شعار الجهاز وربطه به وكان ذلك أول استخدام للشعار الرسمي لحكومة أبوظبي بهذه الطريقة.
- تنظيم أول مؤتمر لمكافحة الاحتيال والفساد وذلك بمشاركة ممثلين عالميين من شركات التدقيق الأربع الكبرى.
- التواصل مع الجهات الخاضعة من خلال إقامة المؤتمر الأول لرؤساء وحدات التدقيق الداخلي في كافة الجهات الخاضعة لمنحهم الفرصة للتواصل مع بعضهم البعض ومع الجهاز وتبادل الخبرات والمعرفة.

- إصدار المجلة الإلكترونية (IFRS DIGEST) وإطلاق الإصدار الثاني لهذه المجلة التي تهدف إلى نشر الوعي بأخر المستجدات والتطورات بالنسبة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- أسس الجهاز مركز التميز ووحدة الأبحاث والمعرفة وذلك بهدف تسهيل الحصول على المعلومات ونشرها بطرق أكثر فعالية في كافة النواحي التشغيلية التابعة للجهاز.

2-3 اهتماماتنا في عام 2010

- تنفيذ الخطة السنوية لعام 2010 وتقديم خدمات متنوعة تخدم احتياجات الأطراف ذات العلاقة بشكل عملي ومنظم.
- مساعدة الحكومة في تطبيق الإطار التشغيلي للحوكمة الذي اقترحه الجهاز خلال عام 2009.
- الاستمرار في مساعدة ومساندة الجهات الخاضعة في تطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي وإدارة مخاطر الأعمال والاحتياط وتطبيق قواعد الحوكمة.
- تدقيق وإصدار البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي ضمن المهلة الزمنية المحددة في قانون النظام المالي.
- إصدار قواعد تنظيم تعيين مدقي الحسابات في الجهات الخاضعة (SAAR) والتأكد من تطبيقها من قبل الجهات الخاضعة.
- تعزيز دور الإدارات المالية في الجهات الخاضعة من خلال «تقييم الإدارة المالية» والذي من شأنه تقديم مراجعة مستقلة وفهم عميق لقدرات الإدارة المالية في الجهات الخاضعة وإصدار التوصيات اللازمة لتطوير أدائها.
- العمل على نشر الوعي حول الأعمال التي يقوم بها الجهاز ودورها في مساندة الجهات الخاضعة.
- مراقبة المخرجات والنتائج التي لها علاقة بمؤشرات الأداء وذلك للتأكد من أنها تسير على النهج الصحيح وتوجهاتها.
- إطلاق المزيد من المبادرات بهدف تحسين إستراتيجيتنا للحفاظ على الكفاءات وجذب الخبرات ويشمل ذلك وضع برامج تدريبية منظمة وبرامج للتطوير المهني.
- الاستمرار في التواصل مع جهات محلية وعالمية في مجال التدقيق من خلال الالتحاق بعروض الجهات المناسبة والمفيدة.
- الارتقاء بفاعلية خدمات الجهاز من خلال توفير سبل حصول موظفي الجهاز على آخر الأبحاث والأدوات والخبرات التي ستحسن من نوعية عملهم وأدائهم.
- تطوير منهجيات من شأنها تسهيل الحصول على المعلومات وتنظيمها.

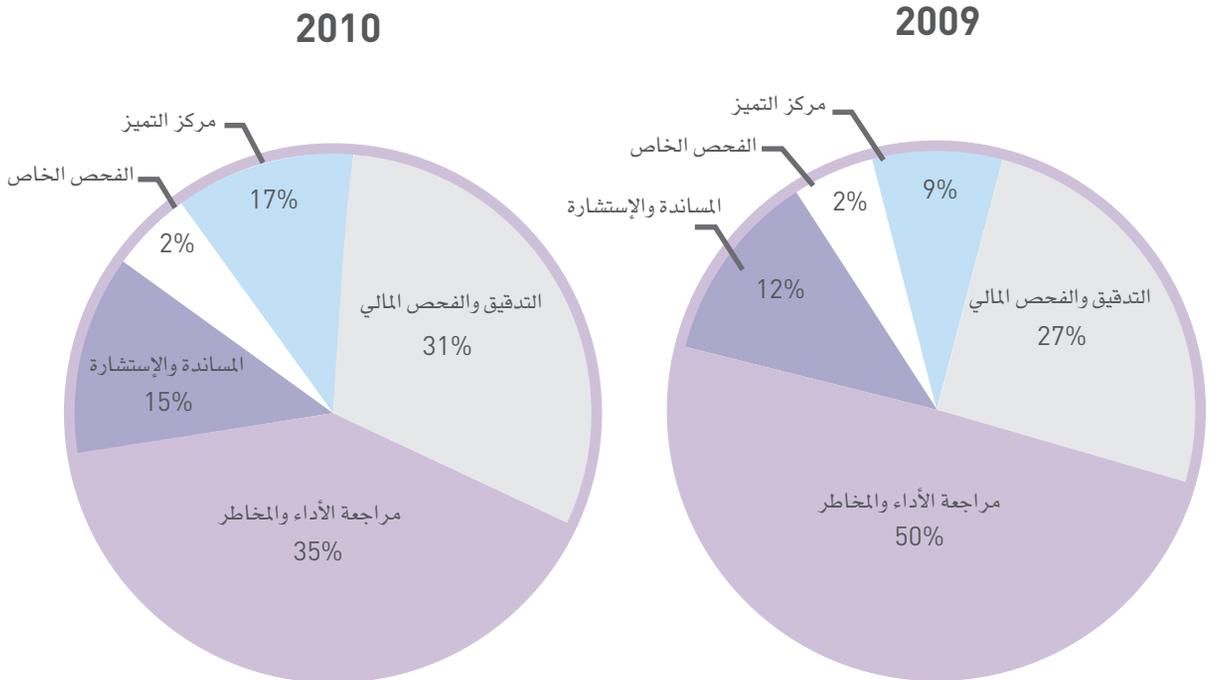
3-3 ملخص مخرجات الجهاز

الجدول التالي يلخص مخرجات الجهاز للعام 2009 مقابل أهدافه للعام 2010:

رقم المجموعة	أسم المجموعة	نتائج 2009		أهداف 2010	
		عدد التقارير	التكلفة ألف درهم	عدد التقارير	التكلفة ألف درهم
1	التدقيق والفحص المالي	88	19,900	107	31,800
2	مراجعة الأداء والمخاطر	79	37,200	95	36,100
3	المساندة والاستشارة	لا ينطبق	9,200	لا ينطبق	15,300
4	الفحص الخاص	لا ينطبق	1,800	لا ينطبق	2,500
5	مركز التميز	لا ينطبق	6,300	لا ينطبق	17,500
	المجموع	167	74,400	202	103,200

*التكلفة المذكورة أعلاه هي تكلفة تقديرية للأعمال المنجزة شاملة للرواتب وجزء من المصاريف الإدارية الأخرى.

الرسم البياني الآتي يوضح خدمات الجهاز بحسب نتائج عام 2009 مقابل أهداف عام 2010:

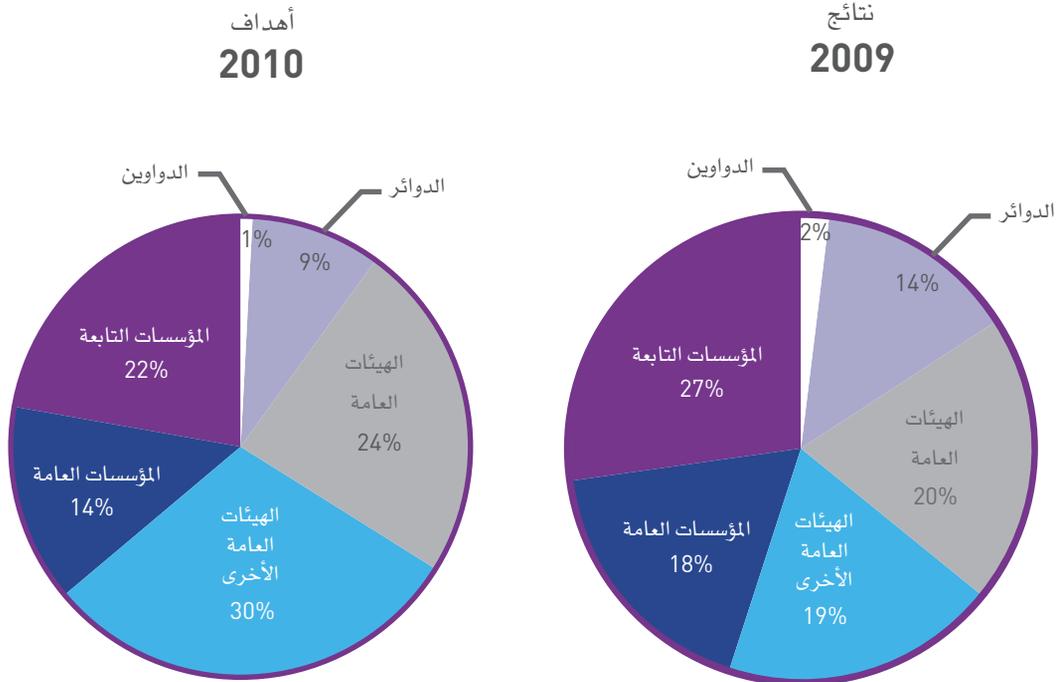


مخرجات المجموعة الأولى والثانية وتوزيعها على الجهات الخاضعة:

الجدول الآتي يوضح عدد التقارير الصادرة بحسب تصنيف كل جهة:

المجموع		مراجعة الأداء والمخاطر		التدقيق والفحص المالي		عدد الجهات	تصنيف الجهة	
أهداف 2010	نتائج 2009	أهداف 2010	نتائج 2009	أهداف 2010	نتائج 2009			
17	23	8	14	9	9	4	الدوائر	1
49	33	31	24	18	9	19	الهيئات العامة	2
61	32	47	24	14	8	40	الهيئات العامة الأخرى	3
29	31	7	15	22	16	20	المؤسسات العامة	4
44	45	2	2	42	43	150	المؤسسات التابعة	5
2	3	-	-	2	3	7	الدواوين	6
202	167	95	79	107	88	240	المجموع	

الرسم البياني التالي يوضح نسب عدد التقارير لكل فئة :



3-4 مخرجات المجموعة الأولى: التدقيق والفحص المالي

مخرجات هذه المجموعة تركز على تدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي وفحص البيانات المالية للجهات الخاضعة طبقاً لمنهجية العمل المستحدثة داخلياً بالجهاز، وتعتبر مخرجات هذه المجموعة نتيجة لتقديم الخدمات الآتية:

- التدقيق المالي
- الفحص المالي

3-4-1 التدقيق المالي

قام الجهاز بتدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008 وتم إصدار تقرير الجهاز برأي غير متحفظ (رأي مطلق) ووفق الإطار الزمني المحدد في قانون النظام المالي. تم إعداد البيانات المالية الموحدة من قبل دائرة المالية وفق الأساس النقدي ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS). إن إجراءات التدقيق المالي المستخدمة من قبل الجهاز تتطابق مع المعايير الدولية للتدقيق (ISA).

كما قام الجهاز بمراجعة البيانات المالية للدوائر الحكومية وإصدار رأيه حول تلك البيانات وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والممكن تطبيقها على مهام المراجعة الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

3-4-2 الفحص المالي

خلال عام 2009 قام الجهاز بفحص 76 تقرير مدققي حسابات الجهات الخاضعة وأعمال التدقيق الخاصة بالبيانات المالية لهذه الجهات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008. قام الجهاز باختيار الجهات الخاضعة للفحص المالي من خلال تطبيق معايير تحديد أولويات عمل الجهاز. يهدف الفحص المالي للجهات الخاضعة إلى تقييم جودة العمل المنجز من قبل مدققي الحسابات الخارجيين وبالتالي تقديم التأكيد اللازم لمستخدمي البيانات المالية لدعم ثقتهم في صحة وشفافية البيانات المالية للجهات الخاضعة.

الجدير بالذكر أن أنواع الآراء التي يصدرها مدقق الحسابات حول البيانات المالية هي:

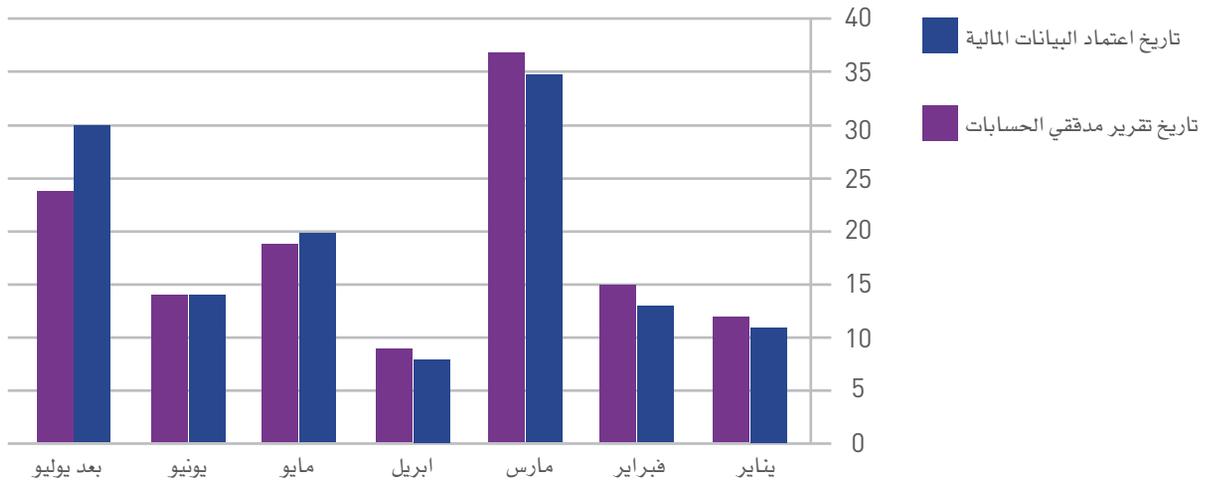
- رأي غير متحفظ (رأي مطلق).
- رأي غير متحفظ - لفت انتباه
- رأي متحفظ.
- رأي معارض.
- الامتناع عن إبداء الرأي.

وفيما يلي ملخص بأنواع الآراء التي أصدرها مدققي الحسابات عن البيانات المالية للجهات الخاضعة خلال ٢٠٠٩:

نوع الرأي	العدد
رأي غير متحفظ (رأي مطلق)	142
رأي غير متحفظ - لفت انتباه	4
أخرى	36
مجموع التقارير الصادرة	182
بيانات مالية غير صادرة حتى تاريخه	58
المجموع	240

على الرغم من عدم وجود تاريخ محدد لإصدار البيانات المالية للجهات الخاضعة، إلا أن قانون النظام المالي حدد يوم 30 يونيو لإصدار البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي بعد تدقيقها من جهاز أبوظبي للمحاسبة.

وفيما يأتي تحليل بتواريخ اعتماد عدد من البيانات المالية للجهات الخاضعة مقارنة بتواريخ تقرير مدقق الحسابات:



ملخص تقارير الفحص المالي

إن الملاحظات الناتجة عن فحص البيانات المالية تم إرسالها للمسؤولين عن الحوكمة في الجهات الخاضعة وكذلك لمدققي الحسابات وذلك لأغراض التحسينات المستقبلية والتنفيذ والمتابعة.

وفيما يلي بيان بأهم الملاحظات والإجراءات التي تناولتها تقارير الفحص المالي خلال العام:

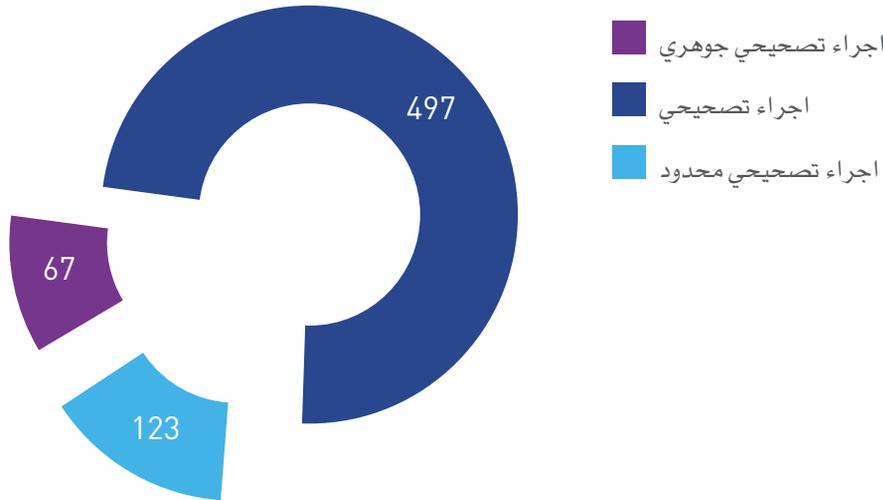
- توثيق إجراءات التدقيق في أوراق عمل مدقق الحسابات.
- اعتماد غير مبرر على إقرارات إدارة الجهة الخاضعة.
- دور مدققي حسابات الشركات القابضة (مجموعة الشركات).
- احتساب الأهمية النسبية.
- الإفصاح المطلوب من قبل معايير المحاسبة الدولية (IFRS) لتحسين فهم مستخدمي البيانات المالية.
- تقييم الأصول و مراجعة الانخفاض في قيمتها.
- مراجعة التقديرات المحاسبية.
- أسس اختيار العينات.
- إجراءات مراجعة المصادقات من الأطراف الخارجية ومتابعتها.
- الاتصال بشأن أمور التدقيق مع المسؤولين عن الحوكمة.
- جودة أدلة التدقيق.
- الاستفادة من عمل الخبير والمؤسسات الخدمية.
- الجدول الزمني لإصدار البيانات المالية.
- إعداد البيانات المالية والمعالجات المحاسبية من قبل مدقق الحسابات.

وقد تم عرض جميع الملاحظات بالتفصيل من خلال تقارير الفحص المالي المقدمة للجهات الخاضعة ، كما أن كل ملاحظة تتضمن ردود وتفسيرات مدققي الحسابات وكذلك رأي الجهاز النهائي وتوصياته.

تحليل ملاحظات الفحص المالي

يتم تصنيف ملاحظات الفحص المالي إلى «إجراء تصحيحي جوهري»، «إجراء تصحيحي» و «إجراء تصحيحي محدود» وذلك طبقاً لطبيعتها ودرجة تأثيرها في البيانات المالية للجهات الخاضعة وعملية التدقيق المنفذة بواسطة مدقق الحسابات.

من خلال تقارير الفحص المالي ، قام الجهاز بإصدار 687 ملاحظة تم تصنيفها كالآتي:



إجراء تصحيحي جوهري

تم إدراج 67 ملاحظة تحت هذه الفئة والتي تعتبر، من وجهة نظرنا، الأكثر أهمية وتأثيراً على البيانات المالية للجهات الخاضعة وكذلك بالنسبة لعملية التدقيق الخاصة بمدققي الحسابات.

إجراء تصحيحي

تم إدراج 497 ملاحظة ضمن هذه الفئة وهي تمثل أغلبية الملاحظات ، وتركز هذه الملاحظات على جودة عملية التدقيق والنتيجة عن توثيق غير مكتمل لإجراءات التدقيق مثل اعتبارات مخاطر الغش واحتساب حجم العينة. مثل هذه الملاحظات تتعلق بتحسينات في إجراءات التدقيق والتي إن تمت طبقاً لمعايير التدقيق الدولية قد ينشأ عنها تسويات محتملة في البيانات المالية للجهات الخاضعة.

إجراء تصحيحي محدود

تم إدراج 123 ملاحظة تحت هذه الفئة والتي توضح الحاجة إلى تحسين إجرائي محدد ناتج عن عملية التدقيق وعملية إفتال البيانات المالية بواسطة الإدارة. مثل هذه الملاحظات قد تحتاج تسويات محاسبية في حال ظهورها خلال عملية التدقيق. وبصفة عامة قد تتضمن مثل هذا النوع من الملاحظات معالجات محاسبية ، عرض وإفصاحات البيانات المالية ، أو عدم كفاية أدلة مراجعة جوانب معينة مثل الأحداث اللاحقة ، الأطراف ذات العلاقة ، الالتزامات العرضية ، التقديرات، القيم العادلة والقوانين والتشريعات.

فيما يلي بيان بعدد تقارير مدققي الحسابات على الجهات الخاضعة وكذلك الملاحظات على هذه التقارير وتصنيف كلاً منها:

إجمالي عدد الملاحظات	إجراء تصحيحي محدود	إجراء تصحيحي	إجراء تصحيحي جوهري	عدد تقارير مدققي الحسابات الخاضعة للفحص	مدقق الحسابات
265	58	187	20	28	مكتب التدقيق 1
255	40	186	29	25	مكتب التدقيق 2
120	14	92	14	15	مكتب التدقيق 3
38	9	25	4	7	مكتب التدقيق 4
9	2	7	-	1	مكتب التدقيق 5
687	123	497	67	76	الإجمالي

3-5 مخرجات المجموعة الثانية : مراجعة الأداء والمخاطر

تهدف مخرجات هذه المجموعة إلى التحقق من كفاءة وفاعلية واقتصادية الأنشطة المالية والتشغيلية للجهات الخاضعة والتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.

في عام 2009، أصدر الجهاز 79 تقريراً عن مراجعة الأداء والمخاطر متعلقة بموضوعات ذات أهمية على مستوى الحكومة أو الجهات الخاضعة. هذه المجموعة تشمل الآتي:

- مراجعة الأداء.
- تقييم التدقيق الداخلي.
- تقييم الالتزام.
- تقييم مخاطر الاحتيال.

3-5-1 مراجعة الأداء

خلال عام 2009، أصدر الجهاز 14 تقريراً لمراجعة الأداء والتي تفاوتت بين مراجعة موضوعات ذات أهمية على مستوى الحكومة أو نشاط محدد داخل الجهة الخاضعة أو مراجعة نشاط الجهة ككل.

من الجدير بالذكر الإشادة بدور الجهات الخاضعة وموظفيهم في مساعدة الجهاز في تنفيذ أعمال مراجعة الأداء ووضع التوصيات والحلول المناسبة بما يخدم الصالح العام. وفيما يلي ملخص لأهم تقارير مراجعة الأداء التي تم إصدارها خلال عام 2009 مع وصف موجز لنطاق المراجعة والتوصيات الرئيسية:

حوكمة الجهات التابعة لإمارة أبوظبي

استعرض هذا التقييم إطار الحوكمة القائم للجهات التابعة لإمارة أبوظبي.

التوصيات

قام الجهاز بالعمل مع وزارة شؤون الرئاسة والأمانة العامة للمجلس التنفيذي ودائرة المالية وعدد من الجهات ذات العلاقة على وضع إطار تنظيمي موحد للجهات التابعة لإمارة أبوظبي وتصنيف الجهات إلى ثلاث فئات بحسب دور ومسؤوليات كل جهة وذلك لإمكانية وضع نظام حوكمة متماثل للجهات بحسب التصنيف والإطار التنظيمي الذي تتبعه.

كما تم الاتفاق على عدد من المبادئ العامة المتعلقة بالجهاز الحكومي والنظام المالي والخدمة المدنية بما يضمن توحيد المبادئ العامة وإعطاء الجهات الصلاحيات اللازمة لتنفيذ المسؤوليات والمهام الموكلة إليها.

مراجعة أداء هيئة أبوظبي للسياحة

تم الاطلاع على الخطط الإستراتيجية والتشغيلية للهيئة ومراجعة النشاطات الرئيسية ومخرجاتها.

التوصيات

أوصى الجهاز بالآتي:

- 1- رفع قدرات تنمية المعرفة الداخلية لدعم احتياجات البحث والتطوير.
- 2- تحسين تفهم متطلبات السياح وتطوير المنتجات والفعاليات المناسبة.
- 3- تطوير قنوات أكثر تنظيماً وتواتراً في التفاعل مع غيرها من الجهات الحكومية ذات العلاقة.
- 4- الاستخدام الداخلي لنظم إدارة المعرفة لمعالجة فقدان المعرفة تحسباً لأي تغيير في الموظفين.
- 5- تحسين وتطوير بعض إجراءات ونظم الرقابة الداخلية.

مراجعة أداء دائرة الشؤون البلدية

تم الاطلاع على الخطط الإستراتيجية والتشغيلية للدائرة ومراجعة النشاطات الرئيسية ومخرجاتها.

التوصيات

أوصى الجهاز بالآتي:

- 1- التركيز على الدور الرئيسي للدائرة كجهة تنظيمية، وقيام البلديات بالأنشطة التشغيلية.
- 2- الاتفاق على الأدوار والمسؤوليات بين جميع الجهات الحكومية ذات الصلة بنظام الخدمات البلدية.
- 3- تمكين البلديات من خلال تقديم الدعم في المجالات الرئيسية مثل تطوير قوانين ولوائح البناء.

كما أوصى الجهاز بالآتي لتحسين الإطار التنظيمي:

- 1- وضع نظم لتحفيز ومكافأة أداء الموظف.
- 2- تعزيز نظام إدارة الأداء الداخلي ومبدأ المحاسبة.
- 3- توفير الموظفين الملائمين للوظائف الحيوية.

مراجعة أداء شركة طيران الاتحاد

تم الاطلاع على الخطط الإستراتيجية والتشغيلية للشركة ومراجعة النشاطات الرئيسية ومخرجاتها.

التوصيات

أوصى الجهاز بالآتي:

- 1- قيام مجلس الإدارة الجديد بمراجعة أولويات الشركة بين: النمو والجودة والربحية ، وذلك في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة.
- 2- دعم الجهود الرامية إلى تحديد وحماية الموقع التنافسي لطيران الاتحاد.
- 3- التركيز على إدارة المخاطر التشغيلية مثل توافر البنى التحتية للمطارات.

كما أوصى الجهاز بالآتي لتحسين الإطار التنظيمي:

- 1- تنفيذ نظام فعال لتخطيط القوى العاملة.
- 2- ربط الأداء المؤسسي وأداء الموظفين وبرامج الحوافز.
- 3- المراجعة المستمرة والفعالة لإجراءات العمل التي تحت التطوير.

الموارد البشرية في الجهات الحكومية

قام الجهاز بدراسة قاعدة بيانات الموارد البشرية لـ 23 جهة حكومية. وركزت الدراسة على: تحديد هوية موظفي الحكومة؛ تحديد خبرات ومؤهلات موظفي إدارات الموارد البشرية؛ تحديد السياسات والنظم المستخدمة للموارد البشرية؛ إجراءات وجداول الرواتب والأجور التي تم تطويرها من قبل الجهات الحكومية.

التوصيات

أوصى الجهاز بوضع قواعد موحدة ومبادئ توجيهية للخدمة المدنية والموارد البشرية في الجهات الحكومية والتي من أهمها:

- 1- أن يتم إعداد نظام موحد للخدمة المدنية يحدد المبادئ العامة للموارد البشرية في الجهات الحكومية.
- 2- أن يشمل النظام وضع قواعد لوصف وتصنيف الوظائف العامة والذي يصنف الوظائف العامة إلى مجموعات نوعية مختلفة ويحدد آلية تقييم الوظائف ويحدد درجاتها و سلم رواتبها ، كما يحدد النظام أية علاوات أو بدلات أخرى.

مشروع توسعة مطار أبوظبي الدولي

تم مراجعة إجراءات تخطيط وإدارة وتنفيذ المشروع والاطلاع على تقارير سير الانجاز والالتزام بقواعد الحوكمة وفعالية إدارة مخاطر المشروع.

التوصيات

أوصى الجهاز بالآتي:

- 1- إنشاء لجنة استشارية وتسييقية لأصحاب العلاقة بالمشروع ، لتحديد متطلبات البنية التحتية والنظر في اية تغيير لتلك المتطلبات.
- 2- دمج لجنة الإشراف على توسعة المطار الدولي في شركة أبوظبي للمطارات وذلك لتعزيز قدرة الشركة على إدارة المشروع بطريقة أكثر اقتصادية وتسليمه ضمن الجدول الزمني.

حوكمة المؤسسات العامة

قام الجهاز بدراسة قواعد حوكمة المؤسسات العامة وذلك بهدف زيادة الشفافية والإفصاح بما يتماشى مع رؤية حكومة أبوظبي لتكون أحد أفضل خمس حكومات في العالم.

التوصيات

أوصى الجهاز بالآتي:

- 1- وضع إطار تنظيمي وقواعد حوكمة موحدة للمؤسسات العامة.
- 2- تحديد جهة تتولى دور المالك وتمثل الحكومة في اجتماعات الجمعية العمومية.
- 3- توحيد مهام ومسؤوليات وسلطات وصلاحيات مجالس الإدارة ووضع آلية موحدة لتحديد مكافآتهم وكيفية محاسبتهم.

مشروع خدمات الحافلات العامة

تم مراجعة إجراءات تخطيط وإدارة وتنفيذ المشروع والاطلاع على تقارير سير الانجاز والالتزام بقواعد الحوكمة وفعالية إدارة مخاطر المشروع.

التوصيات

أوصى الجهاز بالآتي:

- 1- الإسراع في تأسيس مؤسسة عامة تختص في تنفيذ وإدارة مشاريع النقل العام في إمارة أبوظبي.
- 2- مراجعة وتحديث خطط المشروع لتشمل مختلف مراحل المشروع، والترابط بين المهام، ووضع الحدود الزمنية المناسبة لكل نشاط باستخدام أساليب مثل أسلوب المسار الحرج.
- 3- زيادة التواصل مع الجمهور بهدف تحسين الخدمات التي يقدمها المشروع.
- 4- تخطيط أنشطة الشراء في وقت مبكر.

إدارة استمرارية الأعمال

تم مراجعة وتقييم 14 جهة خاضعة بهدف التحقق من مستوى نضج إدارة استمرارية الأعمال.

التوصيات

أوصى الجهاز أن يتم تحديد جهة حكومية أو لجنة تقوم بالآتي:

- 1- وضع برنامج متكامل لإدارة استمرارية الأعمال في الإمارة.
- 2- تطوير وإصدار معايير إدارة استمرارية الأعمال في الإمارة بناء على المعايير المتعارف عليها دولياً.
- 3- إنشاء إطار موحد ومشترك لتقييم مخاطر استمرارية الأعمال وذلك للتعامل معها وإدارتها على مستوى الجهة الخاضعة أو تصعيدها على مستوى الإمارة أو على مستوى الدولة إذا لزم الأمر.
- 4- تطوير البنية التحتية للدعم متضمنةً مركزاً للتميز في استمرارية الأعمال وقدرات لاستعادة تكنولوجيا المعلومات والموظفين.

مراجعة أداء بلدية مدينة أبوظبي

تم الاطلاع على الخطط الإستراتيجية والتشغيلية للبلدية ومراجعة النشاطات الرئيسية ومخرجاتها.

التوصيات

أوصى الجهاز بالآتي:

- 1- الإسراع في جهود استكمال إعادة الهيكلة في البلدية.
- 2- تفعيل برنامج تحول مؤسسي لمعالجة أوجه القصور في القدرات التنظيمية بهدف تحسين مستوى الخدمات المقدمة.
- 3- السماح للمكاتب البلدية بتقديم الخدمات (كمحطة واحدة) وذلك لتسهيل معاملات المراجعين.
- 4- تطوير قدرات التخطيط الطويل الأجل للتنسيق بين توفير الخدمات البلدية والبنى التحتية واحتياجات النمو في أبوظبي.

3-5-2 تقييم التدقيق الداخلي

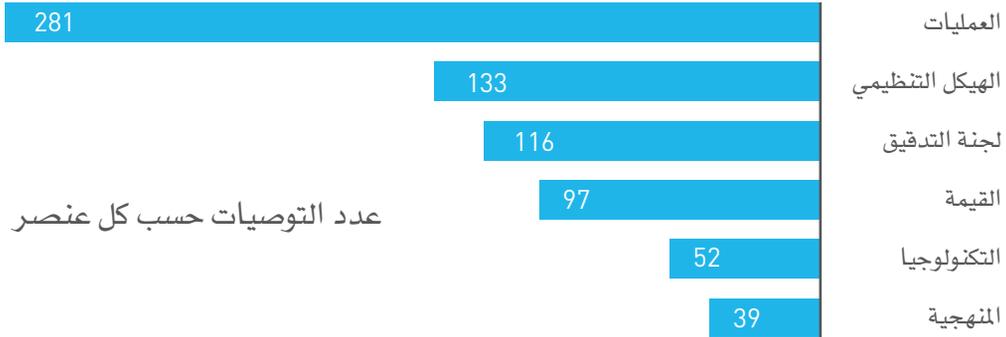
خلال عام 2009، قام الجهاز بإصدار 34 تقرير عن تقييم التدقيق الداخلي، حيث إنها كانت المرة الأولى التي يتم فيها تقييم وظائف التدقيق الداخلي في الجهات العامة الخاضعة. إن الغرض من هذا التقييم هو تحديد الفجوات في الأداء والمجالات التي بحاجة إلى تحسين ورفع أداء التدقيق الداخلي إلى مستوى أفضل الممارسات.

لقد تم تقييم وظائف التدقيق الداخلي استناداً إلى 6 عناصر: لجنة التدقيق، منهجية التدقيق، الهيكل التنظيمي، عمليات التدقيق، تقنية المعلومات والقيمة التي يضيفها التدقيق الداخلي.

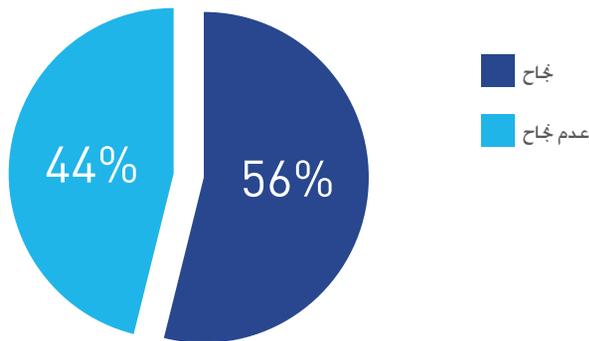
ملخص تقارير التقييم الداخلي

قام الجهاز بإصدار 718 توصية لتمكين الجهات الخاضعة من توفير ضمانات معقولة حول بيئة الرقابة وتعزيز هيكل الحوكمة. وتمشيا مع منهجية الجهاز تم عرض النتائج النهائية لتقييم وظائف التدقيق الداخلي في الجهات المعنية حسب العناصر بالإضافة إلى الدرجة النهائية والملاحظات الرئيسية التي تم تحديدها خلال التقييم.

الشكل البياني الآتي يوضح عدد التوصيات حسب كل عنصر:



من أصل 34 جهة تم تقييمها، اجتازت 19 جهة معايير التقييم كما هو موضح في الشكل الآتي:



3-5-3 تقييم الالتزام

خلال 2009، قام الجهاز بإصدار 24 تقرير حول تقييم التزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح. وفيما يلي الموضوعات التي تم تقييمها:

- **المشتريات الغير رأسمالية:** قام الجهاز بتقييم الالتزام بإجراءات المشتريات الغير رأسمالية في 17 جهة حكومية حيث تم مراجعة إطار حوكمة المشتريات والتأكد من مدى التزام الجهات بالقوانين والأنظمة واللوائح المتعلقة بالمشتريات الغير رأسمالية.
 - **تخصيص الأراضي:** شمل هذا التقييم البلديات الثلاث حيث تم مراجعة إطار حوكمة تخصيص الأراضي والتأكد من مدى التزام البلديات بالقوانين والأنظمة واللوائح المتعلقة بتخصيص الأراضي.
 - **تصاريح البناء:** شمل هذا التقييم البلديات الثلاث حيث تم مراجعة إطار حوكمة تصاريح البناء والتأكد من مدى التزام البلديات بالقوانين والأنظمة واللوائح المتعلقة بتصاريح البناء.
- بناء على أعمال تقييم الالتزام تم اكتشاف عدد من المخالفات في الجهات الخاضعة والتي تم التحقيق فيها من قبل الجهاز ونتج عنها اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الأفراد المسؤولين عنها.

3-5-4 تقييم مخاطر الاحتيال

قام الجهاز خلال عام 2009 بإصدار 7 تقارير عن تقييم مخاطر الاحتيال وقدم الجهاز تحليلاً مفصلاً إلى الجهات الخاضعة عن التقييم والتوصيات اللازمة لتحسين نظام الرقابة الداخلية والإجراءات الضرورية للحد من مخاطر الاحتيال في تلك الجهات.

كما قام الجهاز بتطوير برنامج لمكافحة الاحتيال والذي تم تجربته في عدد من الجهات الحكومية وعرضه على عدد من الجهات الخاضعة خلال مؤتمر مكافحة الاحتيال حيث تم دعوة ممثلين دوليين من مكاتب التدقيق الأربع الكبرى للمشاركة في حلقة النقاش. هذا وقد أشاد المشاركون والحضور بهذا الحدث وما وفره لهم من ثروة من المعرفة واعتبر فرصة عظيمة للتواصل وتبادل الخبرات.

«كان سرورا وشرفا لي حضور مؤتمر مكافحة الاحتيال. كما ذكرت في حديثي الموجز، لقد تأثرت كثيرا بالرؤية الواضحة لحكومة أبوظبي والإستراتيجية الناشئة عنها والتي تقوم حاليا بتنفيذها... تحلوا بالشجاعة!»

آدم بيتس - كي بي أم جي الرئيس العالمي للتحقيقات

«أود أن أشكركم على دعوتي لحضور هذا المؤتمر الرائع، كان ذلك مفيدا بالنسبة لي، والمعلومات التي نوقشت في هذا المؤتمر كانت ذات صلة بأهداف مركزنا في دعم تنفيذ أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات داخل المنظمات في أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.»

خالد ذيب، المدير العام لمركز أبوظبي لحوكمة الشركات.

3-6 مخرجات المجموعة الثالثة: المساندة والاستشارة

تتمثل مخرجات المجموعة في تقديم الاستشارة والمساعدة للجهات الخاضعة في جوانب عدة وبطرق مختلفة. وفيما يلي أمثلة عن خدمات المساندة والاستشارة التي قدمها الجهاز في عام 2009 للجهات الخاضعة:

الانتداب والتوظيف

خلال عام 2009، قام الجهاز بتوفير الخبراء والمهنيين للجهات الخاضعة من خلال انتداب موظفيه لدعم تأسيس وحدات التدقيق الداخلي في 6 جهات خاضعة. كما ساهم الجهاز في تعيين 10 مدققين داخليين بالجهات الخاضعة.

تطبيق معايير المحاسبة الدولية و الاستشارات الفنية

قام الجهاز بتقديم الاستشارة الفنية ليعطي المواضيع المتعلقة بالتقييم والإفصاح عن الأوراق المالية، الاندماج، انخفاض قيمة الشهرة، معالجة المساهمات الحكومية واستخدام المصادر، المحاسبة باستخدام معايير المحاسبة الدولية، الإيجار التشغيلي والتمويلي والقروض بدون شروط سداد من الجهة القابضة للجهة التابعة.

قواعد تعيين مدقق الحسابات

في عام 2009، قام الجهاز بالانتهاء من إعداد قواعد تعيين مدقق الحسابات وذلك بعد أن تم طرحها كمسودة مقترحة وأخذ الجهاز في الاعتبار العديد من المقترحات الكتابية والشفوية التي تلقاها من الجهات الخاضعة ومدققي الحسابات والعامّة وأدخلها في المسودة النهائية.

ووفقاً لقانون إنشاء جهاز أبوظبي للمحاسبة، فإن على الجهات الخاضعة الالتزام بتطبيق قواعد تعيين مدقق الحسابات عند قيامها بتعيين أو إعادة تعيين مدقق الحسابات.

لقد وضعت قواعد تعيين المدقق الخارجي للحد من العوامل التقديرية التي تؤثر على اختيار وتعيين مدقق الحسابات، والتأكد من أن التدقيق على الجهات الخاضعة للجهاز يتم بواسطة أفضل الخبراء والموارد المطلوبة لإنهاء عملية التدقيق بأعلى جودة وفعالية، والتأكد من أن المدقق الخارجي تم تعويضه بشكل عادل عن خدمات التدقيق التي يقدمها.

كما تنص قواعد تعيين مدقق الحسابات على أنه يجب على المدقق تعيين واحد على الأقل من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن فريق التدقيق.

وتم إصدار قواعد تعيين المدقق الخارجي خلال الربع الأول من عام 2010 وتم نشرها في الجريدة الرسمية لإمارة أبوظبي.

البيانات المالية الموحدة للمؤسسات العامة

قام الجهاز بإعداد البيانات المالية الموحدة للمؤسسات العامة في 31 ديسمبر 2008 مع أرقام المقارنة، وأعدت هذه البيانات الموحدة لتعكس الأوضاع المالية لتلك المؤسسات ولكل قطاع على حدى حيث تشير إلى أداء كل قطاع.

مؤسسة التنمية الأسرية

بناء على طلب مجلس أمناء المؤسسة قام الجهاز بالاطلاع على الخطط الإستراتيجية والتشغيلية للمؤسسة ومراجعة النشاطات الرئيسية ومخرجاتها ووضع المقترحات في سبيل تطوير أعمال المؤسسة.

صيانة المباني

بناء على طلب الأمانة العامة للمجلس التنفيذي قام الجهاز بمراجعة الإجراءات المالية والتشغيلية لصيانة المباني الحكومية في أبوظبي. واقترح الجهاز الآتي:

- 1- إنشاء فئات لأنواع المباني الحكومية المختلفة.
- 2- اتخاذ قرار حول العمر التشغيلي وحالة المباني من اجل تصنيف المباني وإدراج الاحتياجات في المناقصات لجميع المباني الحكومية الجديدة.
- 3- تطوير برنامج متكامل لصيانة المباني يتضمن خطط صيانة استباقية.
- 4- جمع البيانات باستخدام نهج الصيانة المخططة ووضع تكاليف الصيانة الأساسية.

7-3 مخرجات المجموعة الرابعة : الفحص الخاص

ورد للجهاز خلال عام 2009 عدد من البلاغات والشكاوى من الجهات الخاضعة والعامه والجهات الأمنية والتي تم متابعتها وفحصها من خلال إجراءات الفحص الخاص ونتج عنها اتخاذ إجراءات جزائية وتأديبية ضد الأفراد المسؤولين عنها.

وقد تبين من فحص البلاغات والشكاوى أنها في مجملها كانت متعلقة بالموضوعات الآتية:

- تعارض المصالح.
- استغلال الصلاحيات وتسخيرها لخدمة مصالح شخصية.
- عدم الالتزام بإجراءات المشتريات والمناقصات.
- الاستفادة الشخصية من المعلومات السرية والخاصة.
- عدم التقيد بما يفرضه الواجب ومخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها في القوانين والأنظمة واللوائح.

3-8 مخرجات المجموعة الخامسة : مركز التميز

تعنى هذه المجموعة بتوفير ثروة من المعلومات التفصيلية وخلق وعي بأفضل الممارسات في مختلف الحكومات ودولياً سواء بالنسبة لقطاع أو موضوع معين. لقد صمم وأطلق مركز التميز العديد من المبادرات والبرامج والأنشطة والفعاليات التي سهلت من عملية التبادل المعرفي والتطوير في الجهات الخاضعة بشكل عام.

وفيما يلي نبذة عن أهم مخرجات هذه المجموعة:

التدريب والتطوير

لقد تحول دور وحدة الموارد البشرية والتدريب في الجهاز من وحدة تعنى بالأمور الإدارية فقط إلى شريك أعمال استراتيجي وذلك من خلال تغيير وتطوير الخدمات التي تقدمها لتواكب الإستراتيجية الجديدة للجهاز وخطة عمله. وكان من ضمن هذه التغيرات وضع لوائح جديدة للموارد البشرية وإعادة تقييم الوظائف وبرامج تطوير الخريجين والتوطين وإطار قياس الأداء الكفاءات.

مركز أداء للتدريب

في عام 2009، أعلن جهاز أبوظبي للمحاسبة عن تأسيس الذراع التدريبي والتطويري له تحت اسم (مركز أداء للتدريب) وذلك لتلبية لأحد أهم المهام المناطة إليه وهي تدريب وتأهيل الخريجين الجدد من مواطني الدولة. وقد تم التعاقد مع مؤسسات وهيئات مرموقة ومتخصصة في التدريب والتطوير المهني في مجال التدقيق والمحاسبة وتصميم البرامج التدريبية بحسب الحاجة للمتدربين.

في بداية عام 2009، تم تسجيل 38 موظف إماراتي من الجهاز والجهات الخاضعة في برامج التدريب لدى مركز أداء للتدريب وهي برنامج المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) وبرنامج المدققين الداخليين المعتمدين (CIA). وقام المركز مؤخراً بتسجيل المزيد من الخريجين الإماراتيين في برنامج تطوير الخريجين وذلك بهدف تزويدهم بالمعرفة والمهارات الضرورية لتقوية أدائهم ودفع مسيرتهم المهنية والمساهمة في تقدم وازدهار إمارة أبوظبي.

التدقيق الداخلي ومساندة الحوكمة الإلكترونية

يعتبر الجهاز حالياً مصدر لنشر تحديثات وتطبيقات نظم التدقيق الداخلي بين الجهات الخاضعة. ويعد من أهم أوجه الدعم المقدم لهذه الجهات قيام الجهاز بإنشاء بوابة الحوكمة الإلكترونية (e-Governance Portal). وقد قام الجهاز بالإشراف على إنشاء نظام التدقيق الداخلي في 34 جهة خاضعة. وقد تم اختيار بوابة الحوكمة الإلكترونية بعد البحث عن أحسن أدوات تطبيق نظم التدقيق الداخلي المعروضة في السوق ومقارنتها بأفضل الممارسات ومن ثم دراستها واختيار أفضلها. كما تعد بوابة الحوكمة الإلكترونية أداة فعالة لدعم جميع أنشطة التدقيق الداخلي بالجهات الخاضعة.

قام الجهاز بإصدار دليل التدقيق الداخلي والذي يخدم وحدات التدقيق الداخلي بالجهات الخاضعة ويسهل من إدارتها وفقاً لنموذج موحد على مستوى الحكومة وفي إطار مبني على أحدث الممارسات المتبعة في نظم التدقيق الداخلي المبنية على المخاطر. كما قام الجهاز بدعم الجهات الخاضعة من خلال تقديم مركز مساعدة دائم حيث استقبل الجهاز ما يقرب 1000 مكالمة خلال عام 2009 وقدم الدعم اللازم.

المنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقل (IFIAR)

إن الجهاز هو أول جهة في الشرق الأوسط تحصل على عضوية (IFIAR) وكان ذلك في الربع الأول من عام 2009. وقد أتاحت عضوية الجهاز في هذا المنتدى الاتصال بأكثر من 30 منظم من منظمي مهنة التدقيق المستقل على مستوى العالم وقد أسهمت في دعم وتنفيذ عمليات فحص البيانات المالية على مستوى الحكومة. إن اجتماعات المنتدى تقام مرتين في العام وقد قام الجهاز بحضور اجتماعي عام 2009 والمنعقدين في بازل وسنغافورة، وسيقوم الجهاز باستضافة الاجتماع القادم في أبوظبي في 21 مارس 2010.

المجلة الالكترونية الشهرية (IFRS Digest)

يأخذ الجهاز على عاتقه مسؤولية زيادة الثقة في التقارير المالية على مستوى حكومة أبوظبي وذلك من خلال تحسين تطبيق وفهم التقارير المالية. ومن أجل تحقيق ذلك، يقوم الجهاز بتفسير ومناقشة كافة الإصدارات الخاصة بتعديلات وتحديثات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وتقديم المشورة بشأن تطبيق تلك التعديلات والتحديثات وذلك للارتقاء بإدراك ووعي الجهات ذات العلاقة بمستجدات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لتعزيز العمل بها في الجهات الخاضعة. وخلال العام قام الجهاز بإصدار 12 عدد من المجلات الالكترونية.

ورش العمل والمؤتمرات

قام الجهاز بتنظيم الملتقى السنوي الأول لاستضافة رؤساء وحدات التدقيق الداخلي بالجهات الخاضعة وذلك لأخذ ردود أفعالهم وتفهم تحدياتهم واحتياجاتهم والعمل على دعم هذه الاحتياجات وتوفير وسائل الدعم اللازم المساعدة. ولذلك قام الجهاز بتنظيم الملتقى الأول في فبراير 2009 كما تم تنظيم الملتقى الثاني في فبراير 2010.

كذلك قام الجهاز بتنظيم الملتقى الأول لمؤتمر مكافحة الاحتيال في أكتوبر 2009 لرؤساء وحدات التدقيق الداخلي بالجهات الخاضعة وقد تضمن تقديم برنامج الجهاز لمكافحة الاحتيال ومناقشة على مستوى شركات التدقيق الأربع الكبرى. وقد منح هذا الملتقى 7 ساعات تعليم مستمر للحضور معتمدة من (ACFE) Association of Certified Fraud Examiners.

منهجية عمل الجهاز

خلال عام 2009، قام الجهاز بتصميم منهجيات العمل الآتية:

- منهجية التدقيق الخارجي، مراجعة وفحص البيانات المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية (ISA) الصادرة من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وبناءً على منهجيات العمل المتبعة عالمياً.
- منهجيات عمل: مراجعة الأداء، تقييم الالتزام، تقييم التدقيق الداخلي، تقييم مخاطر الاحتيال.

الأبحاث والمعرفة

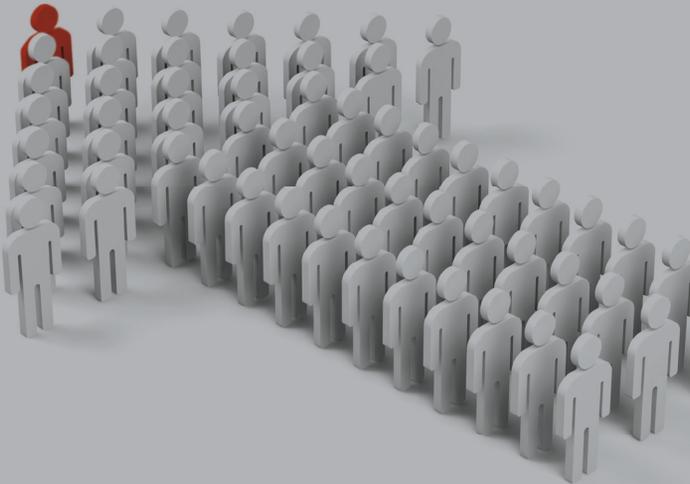
قام الجهاز بتأسيس وحدة للأبحاث والمعرفة وذلك عملاً بالسياسة العامة لإمارة أبوظبي في تطوير اقتصاد متين تدعمه قاعدة معرفية قوية. وتهدف هذه الوحدة إلى الحصول على المعلومات ونشرها بطرق أكثر فعالية في كافة النواحي التشغيلية التابعة للجهاز بالإضافة إلى المساهمة في دعم الاحتياجات والقدرات المعرفية والبحثية في الجهات الخاضعة. كما بدأ الجهاز مؤخراً بإطلاق مجلة إلكترونية شهرية باللغة الانجليزية تحت عنوان (عالم الشفافية والمحاسبة) والتي تعنى بمواضيع مختلفة وأحدث الأبحاث في مجالات عدة.

04

البيانات المالية المدققة للجهاز



البيانات المالية المدققة للجهاز



04 الجزء

البيانات المالية المدققة للجهاز

جهاز أبوظبي للمحاسبة
البيانات المالية

مع تقرير مدقي الحسابات
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى معالي رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لجهاز أبوظبي للمحاسبة (الجهاز)، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وبيان الأداء المالي، وبيان التغييرات في حساب حكومة أبوظبي وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المرفقة.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. تتضمن هذه المسؤولية: تصميم، تطبيق والمحافظة على نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كان ذلك نتيجة لاحتيايل أو خطأ. واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدققي الحسابات

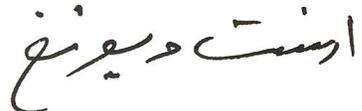
ان مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات، وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية للبيانات المالية سواء نتيجة لاحتيايل أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للجهاز. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

وباعتقادنا ان أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للجهاز كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.



٧ فبراير ٢٠١٠
أبوظبي

الصفحة	جدول المحتويات	مسلسل
١	بيان المركز المالي	١
٢	بيان الأداء المالي	٢
٣	بيان التغيرات في حساب حكومة أبوظبي	٣
٤	بيان التدفقات النقدية	٤
١٢-٥	إيضاحات حول البيانات المالية	٥

٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاح	الأصول
درهم	درهم		
			الأصول المتداولة
٤٤,٢٤٤,٩٩٦	٤٣,٨٥٣,٤٢٦	٤	نقد في الصندوق ولدى البنوك
٩,١٤٢,٥١٣	٧,٨٥٨,١٤٦	٥	مدينون ودمم مدينة أخرى
<u>٥٣,٣٨٧,٥٠٩</u>	<u>٥١,٧١١,٥٧٢</u>		
			الأصول غير المتداولة
٧,٦٢٨,٩٦١	٥,٩٩١,٧٥٣	٦	ممتلكات وآلات ومعدات (صافي)
٣,٩٤٩,٥٢٨	٢,٦١٧,١٨٠	٧	الأصول غير الملموسة (صافي)
<u>١١,٥٧٨,٤٨٩</u>	<u>٨,٦٠٨,٩٣٣</u>		
<u>٦٤,٩٦٥,٩٩٨</u>	<u>٦٠,٣٢٠,٥٠٥</u>		إجمالي الأصول
			الالتزامات
			الالتزامات المتداولة
١٣,٩٠١,٢٩١	١٥,٥٢٩,٣٥٧	٨	دائنون ودمم دائنة أخرى
٤٠,٩٤٩,٦٨٤	٣٢,٨٩٢,٦٣٥		حساب حكومة أبوظبي
<u>٥٤,٨٥٠,٩٧٥</u>	<u>٤٨,٤٢١,٩٩٢</u>		
			الالتزامات غير المتداولة
١٠,١١٥,٠٢٣	١١,٨٩٨,٥١٣	٩	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
<u>٦٤,٩٦٥,٩٩٨</u>	<u>٦٠,٣٢٠,٥٠٥</u>		إجمالي الالتزامات

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية بناءً على قرار رئيس الجهاز بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٠



رياض عبد الرحمن المبارك

رئيس الجهاز



محمد سيف المهيري

مدير رئيسي - المالية

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ جزء من هذه البيانات المالية.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاح	
درهم	درهم		
			الإيرادات
٧٩,٢٧٥,٤٧١	١٠٣,٠٥٧,٠٤٩	١١	المساهمة المالية من حكومة أبوظبي
١٩١,٦٨٢	١٦,٤٢٠		إيرادات أخرى
<u>٧٩,٤٦٧,١٥٣</u>	<u>١٠٣,٠٧٣,٤٦٩</u>		إجمالي الإيرادات
			المصروفات
٦٩,٣٤٧,١١٨	٧٥,٦٥١,٠٥٨		الأجور والرواتب ومزايا العاملين
٢,١٩٠,٦٩٩	٣,٣٥٧,٩٧٢	٩	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
١,٢٠٥,٧٨٩	٤,٠٠٤,١٧٨		الاستهلاك
٦,٧٢٣,٥٤٧	٢٠,٠٦٠,٢٦١	١٠	المصروفات الإدارية والعمومية
<u>٧٩,٤٦٧,١٥٣</u>	<u>١٠٣,٠٧٣,٤٦٩</u>		إجمالي المصروفات

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ جزء من هذه البيانات المالية.

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
درهم	درهم	
١٠,٢٢٥,١٥٥	٤٠,٩٤٩,٦٨٤	الرصيد في ١ يناير
١١٠,٠٠٠,٠٠٠	٩٥,٠٠٠,٠٠٠	مساهمات مستلمة خلال العام
(٧٩,٢٧٥,٤٧١)	(١٠٣,٠٥٧,٠٤٩)	مساهمات محققة كإيرادات خلال العام
<u>٤٠,٩٤٩,٦٨٤</u>	<u>٣٢,٨٩٢,٦٣٥</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ جزء من هذه البيانات المالية.

٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاح
درهم	درهم	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		<u>التسويات غير النقدية</u>
		الاستهلاك
١,٢٠٥,٧٨٩	٤,٠٠٤,١٧٨	
٢,١٩٠,٦٩٩	٣,٣٥٧,٩٧٢	٩
(١٦٠,٧٧٦)	(١٦,٤٢٠)	مخصص نهاية الخدمة للموظفين
		أرباح بيع ممتلكات وآلات ومعدات
١,٤١٦,٦١٦	١,٢٨٤,٣٦٧	النقص في المدينون والذمم المدينة الأخرى
٩,٤٨٧,١٠٧	١,٦٢٨,٠٦٦	الزيادة في الدائنون والذمم الدائنة الأخرى
٣٠,٧٢٤,٥٢٩	(٨,٠٥٧,٠٤٩)	(النقص) الزيادة في حساب حكومة أبوظبي
(٢,٣٦٤,١٣٢)	(١,٥٧٤,٤٨٢)	٩
		مكافأة نهاية الخدمة للموظفين المسددة خلال السنة
٤٢,٤٩٩,٨٣٢	٦٢٦,٦٣٢	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
(٧,٠٤٥,٢٢٩)	(٩٩٨,٣٢٢)	شراء ممتلكات وآلات ومعدات
(٣,٢٠٩,٥٤٦)	(٣٦,٣٠٠)	شراء أصول غير ملموسة
١٦٠,٧٧٦	١٦,٤٢٠	عائدات بيع ممتلكات وآلات ومعدات
(١٠,٠٩٣,٩٩٩)	(١,٠١٨,٢٠٢)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
٣٢,٤٠٥,٨٣٣	(٣٩١,٥٧٠)	(النقص) الزيادة في النقد وما يعادله
١١,٨٣٩,١٦٣	٤٤,٢٤٤,٩٩٦	النقد وما يعادله كما في بداية السنة
٤٤,٢٤٤,٩٩٦	٤٣,٨٥٣,٤٢٦	٤ النقد وما يعادله كما في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ جزء من هذه البيانات المالية.

١ عام

جهاز أبوظبي للمحاسبة "الجهاز" هو هيئة حكومية مستقلة، تم إنشاؤه وفقاً للقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ والذي يحل محل جهاز الرقابة المالية. ويتمثل دوره الرئيسي في:

- التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف أموال وموارد الجهات العامة تتم بكفاءة وفاعلية واقتصادية.
- التحقق من صحة التقارير المالية والتزام الجهات العامة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- الارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية في الجهات العامة.

يقع المقر الرئيسي للجهاز في برج الصقر- شارع حمدان بن محمد ، ص.ب: ٤٣٥، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة.

بلغ عدد موظفي الجهاز ١٤٣ موظف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (٢٠٠٨: ١٢٧ موظف)

٢ أسس إعداد البيانات المالية

١-٢ أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (International Public Sector Accounting Standards-IPSAS). وفي حالة غياب معيار محاسبة دولي معين للقطاع العام ينطبق بشكل محدد على إحدى المعاملات، يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تلك المعاملات.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

تم عرض البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة، وهي العملة الرئيسية للجهاز.

السياسات المحاسبية المطبقة ثابتة ومستمرة من العام الماضي.

٢-٢ التغييرات المستقبلية في السياسات المحاسبية – المعايير الصادرة وغير ملزمة التطبيق

لم يقم الجهاز بتبني المعايير الجديدة الصادرة أو المعدلة والمذكورة أدناه والتي لم يحن تاريخ نفاذها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام ٤ (المعدل) – آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام ٢٥ – مزايا الموظفين

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام ٢٦ – إنخفاض قيمة الأصول المنتجة للنقد

إن تبني تلك المعايير مستقبلاً لن يؤثر على المركز المالي أو الأداء المالي للجهاز.

٢ أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٣-٢ التقديرات والافتراضات غير المؤكدة

إن التقديرات والافتراضات الرئيسية المتعلقة بمنافع مستقبلية وغير المؤكدة في تاريخ المركز المالي والتي لها مخاطر هامة قد تتسبب في إجراء تعديلات مادية للمبالغ المدرجة بالبيانات المالية خلال السنة القادمة موضحة أدناه:

الانخفاض في قيمة المدينون والذمم المدينة الأخرى

يتم عمل تقدير لمبالغ المدينون والذمم المدينة الأخرى عندما يكون تحصيل المبالغ بالكامل غير محتمل. يتم عمل هذا التقدير بشكل فردي على المبالغ الهامة. أما المبالغ غير الهامة، والتي إنقضت مواعيد إستحقاقها، يتم تقييمها بشكل جماعي ويتم عمل مخصص وفقاً لمدة انقضاء الإستحقاق. وقد بلغ الرصيد الإجمالي للمدينون والذمم المدينة الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مبلغاً وقدره ٧,٨٥٨,١٤٦ درهم (٢٠٠٨: ٩,١٤٢,٥١٣ درهم) ولم يتم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها (٢٠٠٨: صفر)

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والآلات والمعدات

تحدد إدارة الجهاز الأعمار الإنتاجية المقدرة لممتلكاتها وآلاتها ومعداتنا بغرض احتساب الإستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقعة فيها إستخدام الأصل وطبيعة التآكل والتقدم. تقوم الإدارة على أساس سنوي بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية ويتم تعديل مصروف الإستهلاك المستقبلي عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة. وقد بلغ صافي القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مبلغاً وقدره ٥,٩٩١,٧٥٣ درهم (٢٠٠٨: ٧,٦٢٨,٩٦١ درهم)

٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

١-٣ تحقيق الإيرادات

المساهمة المالية من حكومة أبوظبي:

يتم إثبات المساهمة المالية من حكومة أبوظبي كإيرادات عند استلامها وفي حدود المصروفات السنوية، بعد خصم الإيرادات الأخرى، خلال العام، ويتم إضافة المبلغ الزائد عن مصروفات السنة إلى حساب حكومة أبوظبي كإيراد مؤجل تحت بند الالتزامات المتداولة.

إيرادات الخدمات:

يتم إثبات إيرادات الخدمات عندما يتم تقديم الخدمة وبناءً على مرحلة اكتمال المعاملة في تاريخ المركز المالي.

٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٣ ممتلكات وآلات ومعدات

يتم إثبات الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم، كما يتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل منها كما يلي:

السيارات	٤ سنوات
الأثاث والمفروشات	٤ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	٣ سنوات
تركيبات وتحسينات في مباني مستأجرة	٤ سنوات
آلات وأجهزة ومعدات	٣ سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات لأي انخفاض عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حال وجود هذا المؤشر، وعندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض قيمة الأصل المرحلة لقيمتها القابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة المرحلة لأصل ما عن قيمته القابلة للاسترداد.

٣-٣ الأصول غير الملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة في برامج الحاسب الآلي، ويتم إثباتها بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم، كما يتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لها وهو ٣ سنوات.

٤-٣ المدينون والذمم المدينة الأخرى

تدرج الذمم المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلي مخصوماً منها المبالغ المقدر عدم تحصيلها، ويتم عمل تقدير للمدينون المشكوك في تحصيلها عندما يكون هناك احتمال لعدم تحصيلها، كما تشطب الديون المعدومة عندما يكون تحصيل المبالغ بالكامل غير محتمل.

٥-٣ الدائنون والذمم الدائنة الأخرى

يتم إثبات المطالبات للمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل للبضائع والخدمات التي تم الحصول عليها سواء تمت المطالبة بها من قبل المورد أو لم تتم.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٦-٣ مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على الجهاز أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وإن تكلفة تسوية الإلتزام محتملة ويمكن قياسها بشكل موثوق.

٧-٣ مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً للائحة الموارد البشرية المعتمدة بالجهاز، كما يتم الإفصاح عنه كالتزامات غير متداولة، والتي تركز على أساس الإلتزام الذي قد ينشأ فيما لو تم إنهاء خدمات جميع موظفي الجهاز بتاريخ البيانات المالية، وذلك باستثناء الموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة والمطبق عليهم أحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٠ (المعدل) بشأن معاشات ومكافآت التقاعد المدنية لإمارة أبوظبي وتعديلاته.

٨-٣ النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على النقد والأرصدة لدى البنك والودائع التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع.

٩-٣ المعاملات بالعملة الأجنبية

يجري قيد المعاملات المسجلة بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. كما يعاد تحويل الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية المسجلة بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المركز المالي. ويتم تسجيل الفروقات الناتجة عن عمليات التحويل ضمن بيان الأداء المالي.

٤ نقد في الصندوق ولدى البنوك

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
درهم	درهم	
٤٤,٢٣٦,٩٩٦	٤٣,٨٤٦,٤٠٧	نقد في الصندوق ولدى البنوك
٨,٠٠٠	٧,٠١٩	عهد ثرية
<u>٤٤,٢٤٤,٩٩٦</u>	<u>٤٣,٨٥٣,٤٢٦</u>	

٥ مدينون وذمم مدينة أخرى

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
درهم	درهم	
٢,٢٥٤,٨٦٣	١,٦٣٨,٦٥٥	مصرفات مدفوعة مقدماً
٥,٦٩٨,٤٩٢	٤,٩١٣,٠٦٢	سلف وقروض موظفين
١,١٨٩,١٥٨	١,٣٠٦,٤٢٩	مدينون آخرون
<u>٩,١٤٢,٥١٣</u>	<u>٧,٨٥٨,١٤٦</u>	

٦ ممتلكات وآلات ومعدات

الإجمالي	آلات وأجهزة ومعدات	تركيبات وتحسينات في مباني مستأجرة	أجهزة الحاسب الآلي	الأثاث والمفروشات	السيارات	
درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	
						٢٠٠٩
						التكلفة
١١,٦٢٣,٦١٨	٧٩٠,٩٩٦	٤,٨٤٣,٧٣٨	٣,٤١١,٨٠٢	١,٨٩٧,٠٨٢	٦٨٠,٠٠٠	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٠٩
٩٩٨,٣٢٢	٤٠٧,٢٨٦	١٧,٨٧٥	٥١٢,٩٠١	٦٠,٢٦٠	-	الإضافات
(١,٦٤٨,٣٢١)	-	(١,١١٢,٠٨٤)	(٥٣٦,٢٣٧)	-	-	الاستيعادات
<u>١٠,٩٧٣,٦١٩</u>	<u>١,١٩٨,٢٨٢</u>	<u>٣,٧٤٩,٥٢٩</u>	<u>٣,٣٨٨,٤٦٦</u>	<u>١,٩٥٧,٣٤٢</u>	<u>٦٨٠,٠٠٠</u>	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
						مجمع الاستهلاك
٣,٩٩٤,٦٥٧	٤٢٤,٢٠٢	١,٣٥٦,٥٢٢	١,٥٨٠,٥٥١	١٥١,٩٩٣	٤٨١,٣٨٩	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٠٩
٢,٦٣٥,٥٣٠	٢٤٧,٦٥٢	٩١٧,٢١٥	٨٨١,٤٧٩	٤٦٤,٢٣١	١٢٤,٩٥٣	استهلاك الفترة
(١,٦٤٨,٣٢١)	-	(١,١١٢,٠٨٤)	(٥٣٦,٢٣٧)	-	-	الاستيعادات
<u>٤,٩٨١,٨٦٦</u>	<u>٦٧١,٨٥٤</u>	<u>١,١٦١,٦٥٣</u>	<u>١,٩٢٥,٧٩٣</u>	<u>٦١٦,٢٢٤</u>	<u>٦٠٦,٣٤٢</u>	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
<u>٥,٩٩١,٧٥٣</u>	<u>٥٢٦,٤٢٨</u>	<u>٢,٥٨٧,٨٧٦</u>	<u>١,٤٦٢,٦٧٣</u>	<u>١,٣٤١,١١٨</u>	<u>٧٣,٦٥٨</u>	صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
						٢٠٠٨
						التكلفة
٥,٢٣٣,٢٧٨	٤٠٥,٦٥٥	١,١١٢,٠٨٥	١,٥٠٧,٠٧٠	٩١٢,٤٦٨	١,٢٩٦,٠٠٠	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٠٨
٧,٨٦٨,٧٩٧	٣٨٥,٣٤١	٣,٧٣١,٦٥٣	١,٩٠٤,٧٣٢	١,٨٤٧,٠٧١	-	الإضافات
(١,٤٧٨,٤٥٧)	-	-	-	(٨٦٢,٤٥٧)	(٦١٦,٠٠٠)	الاستيعادات
<u>١١,٦٢٣,٦١٨</u>	<u>٧٩٠,٩٩٦</u>	<u>٤,٨٤٣,٧٣٨</u>	<u>٣,٤١١,٨٠٢</u>	<u>١,٨٩٧,٠٨٢</u>	<u>٦٨٠,٠٠٠</u>	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
						مجمع الاستهلاك
٤,٤٠٨,٢١٤	٤٠٠,٤٠٦	١,١١٢,٠٨٥	١,٠٤٩,٩٢٦	٩١٢,٤٦٨	٩٣٣,٣٢٩	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٠٨
١,٠٦٤,٩٠٠	٢٣,٧٩٦	٢٤٤,٤٣٧	٥٣٠,٦٢٥	١٠١,٩٨٢	١٦٤,٠٦٠	استهلاك الفترة
(١,٤٧٨,٤٥٧)	-	-	-	(٨٦٢,٤٥٧)	(٦١٦,٠٠٠)	الاستيعادات
<u>٣,٩٩٤,٦٥٧</u>	<u>٤٢٤,٢٠٢</u>	<u>١,٣٥٦,٥٢٢</u>	<u>١,٥٨٠,٥٥١</u>	<u>١٥١,٩٩٣</u>	<u>٤٨١,٣٨٩</u>	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
<u>٧,٦٢٨,٩٦١</u>	<u>٣٦٦,٧٩٤</u>	<u>٣,٤٨٧,٢١٦</u>	<u>١,٨٣١,٢٥١</u>	<u>١,٧٤٥,٠٨٩</u>	<u>١٩٨,٦١١</u>	صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٧ الأصول غير الملموسة

برامج حاسب آلي		
٢٠٠٨	٢٠٠٩	
درهم	درهم	
-	٤,٠٩٠,٤١٧	التكلفة
٤,٠٩٠,٤١٧	٣٦,٣٠٠	الرصيد كما في ١ يناير
		الإضافات
<u>٤,٠٩٠,٤١٧</u>	<u>٤,١٢٦,٧١٧</u>	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر
-	١٤٠,٨٨٩	مجمع الاستهلاك
١٤٠,٨٨٩	١,٣٦٨,٦٤٨	الرصيد كما في ١ يناير
		استهلاك العام
<u>١٤٠,٨٨٩</u>	<u>١,٥٠٩,٥٣٧</u>	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر
<u>٣,٩٤٩,٥٢٨</u>	<u>٢,٦١٧,١٨٠</u>	صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر

٨ دائنون و ذمم دائنة أخرى

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
درهم	درهم	
٣,٢٨٠,٨٧٠	١٣,٢٩٧,٧٤٠	دائنون تجاريون
١٠,٦٢٠,٤٢١	٢,٢٣١,٦١٧	المصرفات المستحقة
<u>١٣,٩٠١,٢٩١</u>	<u>١٥,٥٢٩,٣٥٧</u>	

٩ مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
درهم	درهم	
١٠,٢٨٨,٤٥٦	١٠,١١٥,٠٢٣	الرصيد كما في ١ يناير
٢,١٩٠,٦٩٩	٣,٣٥٧,٩٧٢	المخصص المكون خلال السنة
(٢,٣٦٤,١٣٢)	(١,٥٧٤,٤٨٢)	مكافآت نهاية الخدمة المسددة خلال السنة
<u>١٠,١١٥,٠٢٣</u>	<u>١١,٨٩٨,٥١٣</u>	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر

١٠ المصروفات الإدارية والعمومية

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
درهم	درهم	
٥١٨,٨٣٨	٧٢٦,٦٦١	سفر ومهمات رسمية
٤٨١,٨٨٣	١,٠٧٣,٠٩١	توظيف
٤٢٧,١٩٢	١٢,٢٩٥,٥٥١	الاستشارات
١,٦٢٧,١٤٨	١,٩١٥,٦٨٦	الإيجار
٧٦١,٣٦١	٩٠٤,٢٦٩	الهاتف والانترنت
١,٧٥٧,٤٧٠	١,٦٠٧,٨٥٥	صيانة الحاسب الآلي
٧,٢٩٧	٢,٨٢٠	مصروفات بنكية
١,١٤٢,٣٥٨	١,٥٣٤,٣٢٨	مصروفات أخرى
٦,٧٢٣,٥٤٧	٢٠,٠٦٠,٢٦١	

١١ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في المعاملات التي تتم مع حكومة أبوظبي، وموظفي الإدارة الرئيسيين في الجهاز، بالإضافة إلى الشركات التي يكون تلك الأطراف ملاك رئيسيون بها أو يسيطرون عليها.

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في بيان الأداء المالي فيما يلي:

حكومة أبوظبي

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
درهم	درهم	
٧٩,٢٧٥,٤٧١	١٠٣,٠٥٧,٠٤٩	مساهمة حكومة أبوظبي

رواتب ومزايا الموظفين الرئيسيين

يشمل موظفو الإدارة الرئيسيون كلاً من رئيس الجهاز والمديرين التنفيذيين ومديري الأقسام. وفيما يلي إجمالي رواتب ومزايا ومكافآت الموظفين الرئيسيين، وبيان بعدد الموظفين الرئيسيين:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
٧,٠١٢,٢٨٠ درهم	١٣,٦٨٤,٠٦٣ درهم	رواتب ومزايا ومكافآت
٤٦١,٠٠٠ درهم	٣٣٣,٥٤٦ درهم	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الرئيسيين
٧ أفراد	٩ أفراد	عدد الموظفين الرئيسيين

١٢ الالتزامات والارتباطات

بلغت الالتزامات الرأسمالية المتعاقد عليها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ والتي لم يتم تكوين مخصص لها ما قيمته ٢٠,٩٠٠ درهم (٢٠٠٨: ٧٦٩,٤٦٠ درهم).

١٣ أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

١-١٣ مخاطر العملات

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تذبذب قيمة الأدوات المالية المدرجة بالعملات الأجنبية بسبب التغيرات في معدلات تغيير العملات الأجنبية.

يقوم الجهاز بإدارة حساباته البنكية بالدرهم والذي يمثل العملة الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبناءً على ذلك فإن الإدارة تعتقد بأن الجهاز لا يتعرض لمخاطر العملات.

٢-١٣ مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية. لا يملك الجهاز أصولاً والالتزامات مالية تعتمد بشكل جوهري على أسعار الفائدة، وبناءً على ذلك فإن الإدارة تعتقد بأن الجهاز لا يتعرض لمخاطر أسعار الفائدة.

٣-١٣ مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأداة المالية من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية.

يتعرض الجهاز لمخاطر الائتمان على الذمم المدينة. يسعى الجهاز لتقليل المخاطر الائتمانية فيما يتعلق بالعملاء بوضع حدود إئتمانية للعملاء ومراقبة الذمم المدينة القائمة.

١٤ القيم العادلة للأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية على الأصول المالية والالتزامات المالية، وتشتمل الأصول المالية على نقد وأرصدة لدى البنوك والمدينون والذمم المدينة الأخرى، كما تشتمل الالتزامات المالية على الدائنون والذمم الدائنة الأخرى.

لا تختلف القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية جوهرياً عن قيمها المرحلة حيث أن الأصول والالتزامات المالية ذات طبيعة قصيرة الأجل.

